تفكيك الإرهاب الأكاديمي

ردًّا على ما ورد في الفصل الخامس والعشرين من مرجع بالجريف للدين والدولة: «ترتيب الدين في مصر: اصطفافات جديدة بين الدولة المصرية والأزهر والكنيسة القبطية الأرثوذكسية» لراشيل سكوت.

دراسة تحليلية نقدية

دكتور/ أحمد البدوي سالم محمد سالم

عضو هيئة التدريس في كلية الدراسات الإسلامية والعربية- جامعة الأزهر

٣

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

شغل البحث في قضية الإرهاب مكانًا بارزًا في الساحة الدولية منذ العقد الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين؛ وذلك لآثاره السلبية على المجتمعات، ومن ثم فإن الإرهاب من أشد الأخطار والتحديات على الأمن القومي، ومن أخطر الظواهر السلبية في العالم؛ لما له من آثار وخيمة على حياة البشرية، فيمثل تهديدًا لسلطة الدولة وقدرة مؤسساتها على إثبات كفاءتها، مما ينعكس سلبًا على الإنتاج فيعطل عجلة التنمية، ويخلف حالة من عدم الاستقرار، فينهار الاقتصاد بسبب هجرة رؤوس الأموال وعزوف المستثمرين عن العمل في بيئةٍ غير آمنةٍ على مقدراتهم

وممتلكاتهم، كما يؤدي إلى نشر الذعر، وخلق بيئة للشائعات والفوضى، وتنمية روح الكراهية والسخط إن لم تحكم الدول قبضتها وتتكاتف جهودها لاستئصال هذا الورم الخبيث[1].

ومع ما يشهده العالم من تطورات معلوماتية وانتشار للعولمة، الأمر الذي أدى إلى تطور فكر الإرهاب وتشكيلاته واتساع دوائر انتشاره، فتخطت آثاره حدود الدولة ليكتسب طابعًا عالميًّا تطور معه فكر وأساليب العمليات الإرهابية، واستفاد من الثورة التكنولوجية واستخدامات شبكات التواصل، والإنترنت المظلم "dark web" [2]؛ مما يسَّر عمليات تمويل وتسليح الإرهاب، والتجنيد، وتشابك مع عمليات الاتجار في المخدرات وغسيل الأموال والاتجار في البشر، وقد جنى العالم -ومنه الدول الراعية للإرهاب- آثار ذلك، فلم تسلم منه دولة مهما بلغ تفوقها الأمني والعسكري، ومن ثم أصبح الإرهاب بأنواعه وصوره المختلفة مهددًا للأمن والسلم العالميين.

وقد كانت الدول العربية هدفًا ومطمعًا للغرب على مر التاريخ، وأرضًا خصبة للتدخل الأجنبي السافر قبل وبعد الاستعمار؛ لما تتمتع به من ثرواتٍ طبيعيَّةٍ وحضاراتٍ ومواقع إستراتيجية، ومن ثم باتت هدفًا لعرقلة خططها التنموية، وضمان عدم تفوقها على طفلهم المدلل (إسرائيل)، فأصبحت الدول العربية مسرحًا لتنفيذ المخططات الإرهابية، ومع ضعف انتماء بعض العرب لبلادهم وفقدان الهوية وتغييب العقل، وغلبة الجهل، كانوا وقودًا وعرائس يتلاعب بهم الغرب وذريعةً تذرعوا بها لإلصاق الإرهاب بالإسلام، وظهر ما يسمى بالإسلاموفوبيا، فصار لقب العربي أو المسلم

(١) ينظر في ذات المعنى: عقيد أركان حرب سامي محمد عبد الله، دور القوات المسلحة وأجهزة الدولة في مواجهة الإرهاب في مصر، بحث إجازة زمالة كلية الدفاع الوطني، ٢٠١٧، محفوظ في مكتبة مركز الدراسات الإستراتيجية للقوات المسلحة، الأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والإستراتيجية، ص. أ.

(٢) الإنترنت المظلم: عرفه قاموس ويبتسر بأنه: «مجموعة صفحات الويب المظلمة الموجودة على الشبكة العالمية التي لا يمكن فهرستها أو عرضها بواسطة محركات البحث، وتتطلب برامج متخصصة أو تكوين الشبكة للوصول إليها، وتستخدم التشفير لتوفير المعلومات وعدم الكشف عن هوية المستخدمين بما يوفر لهم الخصوصية، مما يسمح لهم البقاء مجهولين. وقد أصبحت شبكة الإنترنت المظلمة بمثابة السوق السوداء للإنترنت، حيث يمكن للزوار شراء أي شيء من الأسلحة، أو المخدرات، أو بطاقات الهوية المزورة أو الاتجار بالبشر».

"Dark web." Merriam-Webster.com Dictionary, Merriam-Webster, https://www.merriam- webster.com/dictionary/dark%20web. Accessed 1 December. 2023

مقرونًا بالإرهاب، وساعد في ذلك الإعلام الغربي وأصحاب المصالح من القوى المهيمنة ممن لا يريدون أن تقوم للعرب قائمة.

ومنذ اندلاع ما يسمى بثورات الربيع العربي في ٢٠١١ والدراسات والتحليلات الإستراتيجية في تنام مستمرٍّ؛ وذلك لأن المنطقة العربية ما زالت تئنُّ من ويلات الفوضى الخلَّاقة، والشرق الأوسط الجديد؛ لتفتيت الدول العربية شيئًا فشيئًا، فشهدت المنطقة وابلًا من الاضطرابات والاحتجاجات، بما في ذلك بعض دول الخليج، كما لوحظت انفجارات وثورات اجتماعية واسعة النطاق في خمس دول هي: (تونس ومصر وسوريا واليمن والبحرين). وقد أدت الثورة إلى انهيار النظام في ليبيا، وشهدت سوريا اندلاع حرب أهلية في عام ٢٠١٢، وانتقلت إلى اليمن في عام ٢٠١٥، ثم السودان في ٢٠١٩م، كما شهدت معظم الدول العربية الأخرى درجة كبيرة من زعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي[١].

وقد انعكست آثار ذلك الربيع المزعوم على دول العالم، فتحول من ربيع إلى شتاء ممطر[٢]، وكان بمنزلة محفز لموجة عالمية من زعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي تجاوزت بشكل كبير حجم الربيع العربي نفسه وأثرت بشكل مطلق على النظام العالمي[٣]. منذ بداية الربيع العربي لوحظ نمو عالمي هائل في الغالبية العظمى من مؤشرات زعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي، يتمثل في: المظاهرات المناهضة

(1) Grinin, L., Korotayev, A. (2019). Perturbations in the Arab World During the Arab Spring: A General Analysis. In: Islamism, Arab Spring, and the Future of Democracy. Perspectives on Development in the Middle East and North Africa (MENA) Region.

(٢) ينظر في ذات المعنى: «مقدمة: لماذا أصبح الربيع العربي شتاءً عربيًّا؟» من كتاب «الإسلاموية والربيع العربي ومستقبل الديمقراطية النظام العالمي ومنظورات القيم العالمية».

Grinin, L., Korotayev, A., Tausch, A. (2019). Introduction. Why Arab Spring Became Arab Winter. In: Islamism, Arab Spring, and the Future of Democracy. Perspectives on Development in the Middle East and North Africa (MENA) Region. Springer, Cham.pp 1- 14.

(3) Grinin, L., Korotayev, A. (2022). The Arab Spring: Causes, Conditions, and Driving Forces. In: Goldstone, J.A., Grinin, L., Korotayev, A. (eds) Handbook of Revolutions in the 21st Century. Societies and Political Orders in Transition. Springer, Cham.

للحكومة، وأعمال الشغب، والإضرابات العامة، والهجمات الإرهابية/ حرب العصابات، وخابت آمال المنظرين والسياسيين، وتهافتت مقولة «جيل يارن» الصحفي الأمريكي الذي أشاد بذلك الربيع قائلًا: «أخيرًا، يُصنع التاريخ في الشرق الأوسط»[1].

لقد كانت الدول العربية هدفًا لقوى الشر، وشهدت المنطقة العربية تناميًا للبؤر الإرهابية والقوى الفاعلة من غير الدول، وأصبحت مسرحًا لحروب الوكالة، والحروب الحديثة، والحروب غير المتماثلة، والعمليات النفسية التي تمارس على الشعوب لاستهداف وحدتها وتماسكها، بما يؤثر على استقرار المجتمعات، وزرع فتيل الأزمات المتعاقبة بين الشعوب، حتى أصبح أبناء البلد الواحد يتناحرون ويقتل بعضهم بعضًا، فجرت أنهار الدماء دون أن يطلق العدو الخارجي المخطط رصاصةً واحدةً، ولكنَّه أجاد في دراسة الدولة المستهدفة دراسة جيدة من النواحي السياسيَّة والنفسيَّة والاجتماعيَّة والإثنيَّة، والاقتصاديَّة والعسكريَّة، حتى أصبحت تلك الدول مسرح عمليات، وبؤرًا مشتعلة من الأزمات، كلما انطفأت فتنة عجلوا بإشعال غيرها حتى لا تقوم لهذه الدولة قائمةٌ، وكل ذلك أصبح له وحدات استخباراتية ومراكزُ بحثية متخصصة وفصيل من المتخصصين يعملون ليلَ نهارَ لبحث وتحليل وإعداد التقارير وتقدير الموقف، ووضع الخطط ورسم السياسات لتشكيل مصائر الدول والمجتمعات المستهدفة.

وقد كان للدول العربية النصيب الأوفى من تلك المخططات الخبيثة لرسم سياسة جديدة باسم الشرق الأوسط الجديد، ولم تَعِ الشعوب ما يحاك لها من مؤامرات، وكانت مصرنا الحبيبة من الدول المستهدفة، لولا أن تداركها الله برحمته، فتنبه المصريون لتلك المخططات، فقاموا بتصحيح المسار في ثورة يونيو ٢٠١٣، وقد غلَّب المخلصون من أبناء شعب مصر العظيم مصالح البلد على أية مصالح أو مآرب شخصية سعى إليها من وصلوا إلى الحكم وقتئذ الذين سرعان ما انكشفت حقيقتهم، وانكشفت مآربهم، فانحازت المؤسسة العسكرية لإرادة الشعب، والتفَّ

(1) Yaron, G. (2011). Der schiitische Halbmond wird rund. Und der Westenverliert seine ehemaligen Verbündeten. Internationale Politik, 2, 38-43.

حـول القائد العـام الفريق عبد الفتاح السيسـي رجـالُ مصر المخلصـون، وكان منهم فضيلـة الإمام الأكبر الأسـتاذ الدكتور أحمد الطيب شـيخ الأزهـر، والبابا تواضروس بابا الكنيسـة الأرثوذكسـية، لإرسال رسـالة للعالم أجمع أنهما رمزٌ لجموع المصريين مسلميهم ومسيحييهم.

ولم ييأس العدو أو القوى الخارجية من اسـتهداف أمن واسـتقرار البلاد، فصدروا الإرهاب في صورته المسـلحة البشعة، فسالت الدماء الذكية من أبناء الجيش المصري والشـرطة أثناء عمليات مكافحة الإرهاب، وسـقط الشـهداء من الأبرياء ممن امتدت إليهـم يد الإرهاب الآثمـة، فاتخذت القيادة المصريـة كل التدابير لمواجهة التحديات والتهديـدات، حتى نجحـت مصر في اجتثاث الإرهـاب من جذوره بالعملية الشـاملة في سـيناء سـنة ٢٠١٨م، ولـم ييأس العـدو ومن يناصره من قوى الشـر من اسـتهداف مؤسسـات الدولـة المصرية، فخرجت الشـائعات واحدةً تلو الأخـرى، وكانت بعض الـدول الأجنبية منصة وثكنـة إعلامية تبث منها الفتن والشـائعات، ورصد الصفحات علـى مواقـع التواصـل الاجتماعـي لاسـتهداف مؤسسـات الدولة المصرية، وسـب المسـؤولين بأفظع ألفاظ السباب، والسخرية منهم، والنيل من نزاهتهم وكرامتهم التي كفلهـا الدسـتور والقانون، ولم تُعِرِ الدولةُ لذلك سـمعًا، فاتجهت نحـو خطط التنمية الشاملة، وكلما أفصحت مصر عن هدف إستراتيجي تسعى إليه، أو الإعلان عن هدف أحرزته؛ هوجم ذلك بوابل من الشائعات.

ولـم تفلح المخططـات الأجنبية في النَّيْل مـن مصر، ومع تتابع النـوازل والأزمات المصدرة بغرض عدولها عن مسـيرتها التنموية، إلا أنها بقيادتها الرشـيدة ووعي شعبها تخرج من تلك الأزمات بعزيمة وصبر ونصر.

ومـن هنـا كان لا بـد أن تتوجه البحـوث الأكاديمية لتسـهم في خدمة خطـة الدولة وإستراتيجيتها، والذود عنها، وعن أمنها القومي، وأذكر في إحدى الدورات في الأكاديمية العسـكرية للدراسـات العليا والإستراتيجية منذ ثلاث سـنوات أنَّ أحـد المحاضرين نصحنـا بقوله: «لا ينبغي أن نكتفي بقراءتنا للآخـر، ولكن الأهم أن ندرس جيدًّا كيف يقرؤنا الآخر؟ وكيف نصحح الصورة حتى لا ينجرَّ الناس خلف تضليلات الآخر».

لـم أنس أبدًا تلك النصيحة الذهبية التـي كان لها أعظمُ أثرٍ في ضبط بوصلة التحليل الإستراتيجـي للأحداث، وتحـركات القوى الدولية، ومتابعـة التحديات والتهديدات التـي تواجههـا الدولة، وهذا ما يجيب على تسـاؤل: لماذا هذا الاسـتهداف المسـتمر لمصر؟ فاسـتقرأت الإجابة وفق الكتابات المسـتحدثة في التحليل الإستراتيجي، ومن منظور كيف يرانا الآخر؟ فوجدت أن مصر ودراسـة أوضاعها السياسـية والاقتصادية والعسـكرية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجية تأتي في طليعة الدراسات المتخصصة المدنية والعسكرية.

والشـاهد على أهمية دراسـة مصـر الإستراتيجيـة وريادتها الإقليميـة يطيب المقام بذكر ما كتبه البروفيسـور دوجلاس سي. لوفليس الابن .Professor Douglas C Lovelace, Jr. مديـر معهـد الدراسـات الإستراتيجية ومطبعة كليـة الحرب التابعة للجيـش الأمريكـي في تصديـره كتـاب: «هل تسـتطيع مصر قيـادة العالـم العربي مرة أخرى؟ تقييم الفرص والتحديات التي تواجه سياسة الولايات المتحدة»، والذي أعده جريجوري أفتانديليان Gregory Aftandilian.

حيـث يقول: «لقد كانت مصـر منذ زمن طويل رائدة العالـم العربي، أو على الأقل تطمح إلى أن تكون كذلك في أوقات مختلفة من تاريخها الحديث، وينبع هذا المسعى القيادي من موقعها باعتبارها الدولة العربية الأكثر اكتظاظًا بالسـكان، والتي تتمركز في قلب المنطقة، وجغرافيتها تقع بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وتربطهما قناة السـويس الحيوية، وقربها (بالمعنى الحرفي والمجازي) من مشهد الصراع الإسرائيلي الفلسـطيني، وقربها النسبي من منطقة الخليج، فضلًا عن ذلك فإنَّ مصر تفتخر بمراكز فكريـة عريقة (دينية ومدنية)، وتتمتع بطبقة متعلمة من المهنيين المحترمين، فضلًا عن هيئة دبلوماسية ومؤسسة عسكرية على درجة عالية من الكفاءة»[1].

(1) Gregory Aftandilian. (2017). Can Egypt Lead the Arab World Again? Assessing Opportunities and Challenges for U.S. Policy. Strategic Studies Institute, US Army War College. pp vii.

ثم يحلـل الوضع المصري وفق تحليل إستراتيجي قـائلًا: «منذ عام ٢٠١١ ركزت مصـر بشـكلٍ عام علـى الداخل، حيـث كان عليهـا التعامل مـع التطورات السياسـية والاقتصاديـةً المضطربة التي نشـأت في جزء كبير منها بسـبب تداعيات الربيع العربي، وهـي تواجـه حاليًّا عـددًا من التحديات، مثل مشـكلة الإرهـاب العنيدة التـي يتمركز معظمها في منطقة سيناء، وإجراءات التقشف الاقتصادي، ومع ذلك فقد واجهت مصر مشـكلات مماثلة من قبل، وهناك فرصة جيـدة للتغلب على هذه العقبات، وإذا فعلت مصر ذلك، فمن المرجح أن تستأنف سعيها إلى القيادة العربية مرة أخرى»[1].

هذه الشـهادة صادرةٌ في أحد إصـدارات الكلية الحربية التابعـة للجيش الأمريكي، والتي تعنى بنشـر التحليل الإستراتيجي للمتخصصين في الجيش الأمريكي والسياسـة الأمريكيـة، والتـي يشـرف على إعدادهـا ومراجعتهـا خبراء الأمـن القومـي والدفاع العسكريون والمدنيون.

والسؤال الآن: هل القوى المعادية ذات الأطماع والمآرب سيتركون مصر آمنة، وفي وضع اقتصادي مستقر لتمارس خطتها التنموية؟!

والجواب: لا، فبعد نجاح مصر في اجتثاث الإرهاب المسـلح من جذوره، سـرعان مـا ظهر نوعٌ جديدٌ من الإرهـاب، وهو ما أطلق عليه الباحـث «الإرهاب الأكاديمي»، وهـو إرهابٌ من نـوع خاص يصدر مـن أكاديميات ومراكز بحثية، وينفـذه أكاديميون ومتخصصـون في صـورة مؤلفـات وكتب وتقارير وبحوث تنشـر في مـجلاتٍ عالميَّةٍ، ومنصاتٍ رقميَّةٍ إلكترونيَّةٍ دوليَّةٍ؛ بهدف الإساءة للدولة المصرية ومؤسساتها، خصوصًا المؤسسات الدينية: الأزهر الشريف والكنيسة الأرثوذكسية.

وقد كان للأزهر الشـريف نصيبٌ من اسـتهدافه بالمخططات والفتن والشـائعات، فكانت الشائعات والتحليلات المغرضة ضد الأزهر تنفذ بصورة ممنهجة، وهو إرهابٌ يمارس عن طريق الإعلام، وقد أسهمت بعض القنوات والمنابر والمنصات الإعلامية المحلية في ذلك بكلِّ أسف، كما أسهمت في هذا النوع الجديد من الإرهاب -الإرهاب

(1) Ibid.

الأكاديمي- بؤر وعناصر داخلية تسترت لتنفيذ عملياتها الإرهابية تحت مسمى التنوير والعقلانية؛ ليشككوا الناس في ثوابت دينهم، فاستباحوا الطعن في ثوابت الدين، ومصادر تشريعه، مثل رفض السنة، وإثارة الشبهات حول كتب الصحاح، وعلى رأسها صحيح البخاري، وإذا ما تصدى الأزهر لهذه الأبواق المرفوضة علميًّا واجتماعيًّا سرعان ما وجهوا سهامهم المسمومة نحو الأزهر لينهالوا على علمائه بالسب والنيل منهم، ويتربصوا الدوائر لعقد مركز يجمعهم، ينطلقون منه لمعاودة الكرة للطعن في أصول الإسلام، ومن دون تقدير للموقف أو حساب للمآلات، كانت القنوات المغرضة تتصيد الكلمات فترصدها وتؤرشفها؛ لتنسج من المعلومات المجتزأة والمبتورة مادة إعلامية، وكان لبرامج (التوك شو) نصيبٌ من ذلك، وقد يكون ذلك بسبب الإفلاس الإعلامي والكساد، وبقصد أو دون قصد كان المتربص الخارجي يجمع تلك المادة ويحللها ويعيد قالبها، حتى يخيل لأتباعه وفئاته المستهدفة أن الدولة المصرية في صراع مع إحدى مؤسساتها العريقة، أو أن الأزهر الشريف يغرد منفردًا بعيدًا عن رؤية الدولة وإستراتيجيتها القومية!

وقد استغلت الأكاديميات الأجنبية الموقف لتستهدف الدولة في صورة نوع جديد من الإرهاب وهو الإرهاب الأكاديمي، وكأن الدولة ومؤسساتها مستباحةٌ لهؤلاء المغرضين لتنفيذ أجنداتهم في صورة مقالات علمية وبحوث محكمة تصدر في مجلات دولية، ترسخ شيئًا فشيئًا لهذه الأكاذيب ليستهدف فئة الأكاديميين، وتكمن خطورته أنه أصبح يأخذ قالب التكتلات، وتعدد الباحثين، وتنوع انتماءاتهم المؤسسية، وجنسياتهم، فالإرهاب الأكاديمي ليس عملًا فرديًّا فحسب، وليس عبارةً عن شذراتٍ متناثرةٍ في بطون مقال علمي أو كتاب مغمور يستحق إماتته بالسكوت عنه، وتجاهله، لكنه للأسف أصبح ظاهرة متنامية تستحق الدراسة لكشف هذا النوع الجديد من الإرهاب، وهو إرهابُ القلم والبحوث والكتب المتاحة على الفضاء الإلكتروني، والصادرة من جهات نشر عالمية، تحقق قدرًا كبيرًا من الانتشار، ومن ثم وجب التصدي له وتفكيكه، وبيان مغالطاته وافتراءاته، فقمت بالبحث عن بؤره التي ينتشر منها، من خلال المراكز والأكاديميات، وما يصدر عنها من بحوث ومقالات علمية،

فوجدت عددًا من الكتابات بينها رابطٌ مشتركٌ وهو استهداف الدولة المصرية، ويتسم كتبة تلك الدراسات بالتكتل والشراكة البحثية والتمويل الأجنبي السخي للباحثين، مما رجح أنَّ هذه الدراسات تصدر وفق خطط ممنهجة تتحين الأوقات لظهورها على المنصات الرقمية، وكان آخر تلك الدراسات دليل بالجريف للدين والدولة، المجلد الثاني، وجهات نظر عالمية.

The Palgrave Handbook of Religion and State Volume II Global Perspectives.

والذي صدر في ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٣م، وبينما أتصفح محتوياته توقفت مع الفصل الخامس والعشرين، من المجلد الثاني من الدليل، والمعنون بـ: (ترتيب الدين في مصر: اصطفافات جديدة بين الدولة المصرية والأزهر والكنيسة القبطية الأرثوذكسية).

Arranging Religion in Egypt: New Alignments Between the Egyptian State, al-Azhar, and the Coptic Orthodox Church.

والذي كتبته الدكتورة/ راشيل ماريون سكوت Rachel M. Scott، فتعجبت مما احتواه الفصل من مغالطاتٍ وإساءة للدولة المصرية ولمؤسسة الأزهر الشريف والكنيسة الأرثوذكسية، ولما يتضمنه هذا الكلام المسموم من إحداث الفتنة بين الأزهر والكنيسة الأرثوذكسية، فاستخرت الله تعالى لكتابة ردٍّ في صورة بحث علمي للرد على ما تضمنه هذا الفصل من مغالطات وافتراءات، بالإضافة لبيان ما يمثله هذا الفصل من المرجع من خطورة؛ لأنه موسوعة علمية سيرجع إليها المتخصصون الغربيون فيما بعدُ، وقد استشرت في ذلك المتخصصين في الأمن القومي، فكان التأييد منهم بما يشحذ الهمم، خصوصًا بعد تحليل معمق لمرامي هذا الفصل بما يستهدف الأمن القومي المصري، ومن ثم فالدفاع عنه واجبٌ وطنيٌّ وفقًا لما نص عليه الدستور[1].

(١) نصت المادة ٨٦ من دستور جمهورية مصر العربية: «الحفاظ على الأمن القومي واجب، والتزام الكافة بمراعاته مسؤولية وطنية، يكفلها القانون. والدفاع عن الوطن وحماية أرضه شرف وواجب مقدس».

ومع نضوج الفكرة وتحليل معمق لمثل هذا النوع الجديد من الكتابات التي تحمل طابعًا غير مألوف يفوح بمخططات خبيثة ترمي إليها تلك الكتابات، فقمت بالتعمُّق في الموضوع لرصده من كافة جوانبه، فتأكدت من وجود مخطط محكم يحمل طابعًا أكاديميًّا، فأطلقت عليه الإرهاب الأكاديمي، وبيَّنت ملامحه التي يستتر بها خلف الألقاب العلمية وجهات الانتماء البحثي، واستقرأت سماته التي تبين معالمه وتكشف حقيقته.

وتعد دراسة العلاقة بين الدين والدولة التي ينطلق منها مرجع بالجريف، وما أفرزته تلك العلاقة من ظهور العلمانية في المجتمعات الغربية من الدراسات البينية بين تخصص العقيدة والفلسفة، وبين تخصصات العلوم السياسية، والقانون والتاريخ، وعلم الاجتماع، إلا أن هذه التخصصات خلا تخصص الفلسفة لها قيود ودوائر لا تتعداها، لكن دراساتها من الناحية الفلسفية تكون أشملَ وأعمقَ، خصوصًا إذا صدرت من تخصص العقيدة والفلسفة، والذي مزج بين الدراسات العقدية والدراسات الفلسفية بشتى أنواعها ومدارسها وتباينها، وقد رجح هذا محرر دليل بالجريف لدراسة الدين والدولة الدكتور/ شانون هولزر، في مقدمة الجزء الأول من الدليل، بأن المجال الأكاديمي لدراسة الدين والدولة والذي يستطيع تقديم التوجيه الدقيق لهذا الموضوع هو الفلسفة.

إذ يقول: «كيف يجب أن نجيب على مثل هذه الأسئلة المتعلقة بالدين والدولة؟ ومن هو الخبير الذي يجب أن نستمع إليه؟ علاوة على ذلك، إلى أي تخصص أكاديمي ينتمي الدين والدولة؟ والحقيقة أنَّ هناك العديدَ من الخبراء الذين يستحقون الاستماع إليهم، علاوة على ذلك، على الرغم من أن مسألة العلاقة بين الدين والدولة هي موضوع أكاديمي، إلا أنها لا تنتمي إلى أي مجال معين من مجالات الخبرة الأكاديمية. ويمكن للمرء أن يدرس موضوع الدين والدولة من منظور تاريخي بحت، ومن خلال القيام بذلك يمكن للمرء أن يرى تطورات العلاقات بين الدين والدولة عبر الزمن، ومع ذلك فإن القيام بذلك لا يقدم سوى وصفٍ لما حدث فيما يتعلق بالعلاقة بين

الديـن والدولـة، وما لا يقدمه هو وصف توجيهي لما يجـب أن يحدث أو ما يجب أن تكون عليه العلاقة المناسـبة، وأفضل مجال أكاديمي لتقديم هذا الحسـاب التوجيهي هو الفلسفة»[1].

وتجدر الإشـارة إلـى أنني بعد الانتهاء من البحث تأخرت في تقديمه للنشـر، ولعل ذلـك لحكمـة إلهية، فقد بـزغ في الأفق أن المؤسسـات الدينية ستشـهد مرحلة جديدة من التكاملية والتعاون والتميز خصوصًا بعد تولي سـعادة الأستاذ الدكتور/ نظير عياد منصب مفتي الديار المصرية، وتولي سعادة الأستاذ الدكتور/ أسامة الأزهري منصب وزيـر الأوقـاف، وتأكيـد سـيادتهما أن المؤسسـات الدينية على قلب رجـل واحد هو حضـرة فضيلة الإمام الأكبر الأسـتاذ الدكتور/ أحمد الطيب شـيخ الأزهر، حفظه الله تعالى ورعاه.

١ - **الهـدف مـن البحـث**: الهدف الرئيـس للبحث كيـف يمكن تفكيـك الإرهاب الأكاديمي في ضوء الفصل الخامس والعشـرين الذي أعدته راشـيل سكوت، من دليل بالجريـف للدين والدولـة المعنون بـ: (ترتيب الدين في مصـر: اصطفافات جديدة بين الدولة المصرية والأزهر والكنيسة القبطية الأرثوذكسية).

وقد تفرع من الهدف الرئيس عدد من الأهداف الفرعية هي:

أ- التعريف بالإرهاب، وتحديد أنواعه.

ب- تعريـف الإرهـاب الأكاديمـي، وإبـراز سـماته، وخطورتـه علـى الأمـن القومي المصري.

ج- بيـان الأدلة على وجود الإرهاب الأكاديمي، مع ذكر نماذج لهذا النوع الجديد من الإرهاب.

د- التعريف بمرجع بالجريف للدين والدولة، وجهات نظر عالمية، ومحرره شانون هولزر Shannon Holzer والموضوعات التي اشتمل عليها المرجع.

(1) Holzer, S. (2023). Introduction. In: Holzer, S. (eds) The Palgrave Handbook of Religion and State Volume I. Palgrave Macmillan,p3.

هـ- التعريف براشيل سكوت، وبإنتاجها العلمي الموجه إلى دراسة الحالة السياسية المصرية، خصوصًا بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وما تبعها من أحداث.

و- بيان مغالطات راشيل سكوت في تحليل العلاقة بين الدولة المصرية وبين المؤسسات الدينية الأزهر الشريف والكنيسة الأرثوذكسية.

ز- التوعية بالنوع الجديد من الإرهاب، والذي أطلق عليه الباحث الإرهاب الأكاديمي، واستهدافه الدولة المصرية ومؤسساتها الدينية.

٢- **المشكلة البحثية**: يقوم البحث على تفكيك الإرهاب الأكاديمي من خلال بيان مفهومه وسماته والأدلة المثبتة لوجوده، ثم الرد على ما ورد في الفصل الخامس والعشرين من مرجع بالجريف للدين والدولة: «ترتيب الدين في مصر: اصطفافات جديدة بين الدولة المصرية والأزهر والكنيسة القبطية الأرثوذكسية» للكاتبة راشيل سكوت.

٣- **الدراسات السابقة**: لم يثبت وجود دراسة سابقة لموضوع البحث «تفكيك الإرهاب الأكاديمي»، ولم يثبت وجود دراسة نقدية لمرجع بالجريف عن الدين والدولة؛ نظرًا لحداثة إصداره في ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٣م، وقد شرعت في كتابة البحث بعد شهرٍ من إصدار الدليل؛ لما يمثله من خطر على الأمن القومي المصري في كافة المجالات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والأمنية، والاجتماعية والثقافية، والتكنولوجية[1].

٤- **تساؤلات البحث**:

أ- ما مفهوم الإرهاب الأكاديمي؟ وما سماته؟ وما خطورته على الأمن القومي المصري؟

ب- ما الأدلة على وجود الإرهاب الأكاديمي؟ وهل توجد نماذج لهذا النوع من الإرهاب؟

(١) مفهوم وأبعاد الأمن القومي المصري: كلية الدفاع، الأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والإستراتيجية، إدارة المطبوعات والنشر، ٢٠١١م، صـ٣.

ج- ما الموضوعات التي تضمنها مرجع بالجريف عن الدين والدولة بحسب وجهات النظر العالمية؟

د- من هي راشيل سكوت كاتبة الفصل موضوع الدراسة؟ وما مؤلفاتها واهتماماتها البحثية؟ ومن أين استقت «راشيل سكوت» المعلومات المغلوطة التي تضمنها الفصل موضوع البحث؟

هـ- ما الافتراءات والمغالطات التي تضمنها الفصل الخامس والعشرون عن علاقة الدولة المصرية بالأزهر الشريف والكنيسة القبطية الأرثوذكسية؟ وما طرق تفنيدها وتفكيكها؟

٥- منهج البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج النقدي أثناء إعداد الدراسة.

٦- خطة البحث:

اشتمل البحث على: مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة.

أما المقدمة: فتحدثت فيها عن الهدف من البحث، والمشكلة البحثية، والدراسات السابقة، وتساؤلات البحث، ومنهج البحث، وخطته.

المبحث الأول: الإرهاب الأكاديمي: تعريفه، وسماته، وخطورته على الأمن القومي المصري.

المبحث الثاني: التعريف بمرجع بالجريف للدين والدولة، ومحرره، وراشيل سكوت.

المبحث الثالث: مغالطات راشيل سكوت في تحليل العلاقة بين الدولة المصرية وبين المؤسسات الدينية: الأزهر الشريف والكنيسة الأرثوذكسية.

خاتمة البحث: وتشتمل على النتائج والتوصيات.

المبحث الأول:
الإرهاب الأكاديمي: تعريفه، وسماته، وخطورته على الأمن القومي المصري

يعدُّ الإرهابُ من أخطرِ الظواهرِ في العالم؛ لما له من آثارٍ وخيمة على حياة البشر، منها ما يتصلُ بالجانب الأمني، ويتمثل في تهديد سلطة الدولة وقدرة مؤسساتها الأمنية على إثبات كفاءتها في حفظ الأمن، مما له أثرٌ كبيرٌ على الإنتاج وتعطيل عجلة التنمية[1].

لم يَعُدِ الإرهاب خطرًا شديدًا على السلم والأمن الدوليين فحسبُ، بل إنه أصبح يمثلُ خطرًا يمنع من التمتع بحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم اتخذت الدولُ خطواتٍ لمكافحته، والعملِ على منعه بفعالية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان بحماية الحق في الحياة والأَمن الشخصي[2].

ولقد أحكم الغرب في التخطيط لزرع الإرهاب في المجتمعات العربية، فأصبحت لا تخلو دولة عربية من الإرهاب، إن لم يكن من خلال تنظيمات فمن خلال عمليات يتم تنفيذها، وتعدُّ مصر من أقدم وأكثر الدول العربية التي عانت من الإرهاب بدرجةٍ تؤكد استهدافَها بشكل مباشر؛ بغرض إرباكِ الدولة وعرقلة مشروعاتها التنموية، والتأثير على اقتصادها؛ بسبب ما يروجه الإعلام الموجه من نشر رسائل عدم الاستقرار، فيؤثر سلبًا على قطاع السياحة ورؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة لخوف المستثمر الأجنبي من الإضرار بمقدراته وممتلكاته، فرأس المال جبانٌ كما يقال، فتستقطبهم دول إقليمية منافسة، روَّجت لنفسها باستخدام المنصات الإعلامية ومواقع التواصل للترويج بأنها وجهة سياحية؛ لتجذب رؤوس الأموال الخارجة من الوطن، وتقدم حزمة من

(١) حقوق الإنسان، الموقع الرسمي للأمم المتحدة،
https://www.un.org/securitycouncil/ctc/ar/content/human-rights
تمت زيارته في ٢٠/ ١١/ ٢٠٢٣م.

(٢) ينظر في هذا المعنى: الإستراتيجية المقترحة لمصر لمواجهة الإرهاب بما يؤمن أبعاد الأمن القومي المصري، بحث زمالة كلية الدفاع الوطني، عميد أركان حرب، أحمد محمود عليوة، ٢٠١٧م، بحث إجازة زمالة كلية الدفاع الوطني، ٢٠١٧، محفوظ في مكتبة مركز الدراسات الإستراتيجية للقوات المسلحة، الأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والإستراتيجية، ص(أ).

التسـهيلات والتيسـيرات، ومرونة الإجراءات والامتيازات لتأسيس الشركات، ومنح الجنسـية للمستثمرين، كما أنها كانت الوجهةَ الرئيسة لهجرة جماعة الإخوان بعد ثورة ٣٠ يونيو وسقوط حكمهم في مصر.

ومقارنـةً بيـن الإرهـاب في أواخـر القـرن الماضـي خصوصًـا في فترة الثمانينيات والتسـعينيات، والذي اسـتهدف مصر وبعض الدول العربية وبيـن الإرهاب المعاصر -يلاحظ أنه تم من خلال تنظيمات محلية حركتها أفكار راديكالية مثل تنظيم الجهاد أو الجماعة الإسلامية، لكن الموجات المعاصرة من الإرهاب تحركها وتمولها تنظيماتٌ أجنبية عبر وطنية لتنفيذ أجنداتها على الأراضي العربية[١].

وفي الاسـتعراض الثامن لإستراتيجيـة الأمم المتحدة العالميـة لمكافحة الإرهاب في ٢٢ يونيـو ٢٠٢٣م أدانـت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأشـد العبارات الإرهاب بجميـع أشـكاله ومظاهره، وجميع الأعمـال الإرهابية، بما في ذلك مـا يقوم منها على كراهيـة الأجانـب والعنصرية، وغير ذلك من أشـكال التعصُّب، أو ما كان منها باسـم الدين أو المعتقد، وإذ تسـلم بتمسـك جميع الأديان بالسلام، وتصميمًا منها على إدانة التطـرف العنيف المفضـي إلى الإرهاب والتحريض على ارتـكاب الأعمال الإرهابية التـي تبـثُّ الكراهية وتهدد النـاس في حياتهم، وإذ تؤكـد من جديد أيضًـا أنَّ الإرهاب والتطـرُّف العنيـف المفضـي إلى الإرهـاب لا يمكن ولا يجـوز ربطهما بـأي ديانة أو جنسـية أو حضـارة أو جماعـة إثنية[٢]. وقـد اشـتملت الإستراتيجية علـى أربع ركائز لمكافحة الإرهاب[٣].

(١) محمد مجاهد الزيات: الإرهاب الإقليمي والأمن القومي، ورقة بحثية، مؤتمر مصر وتحديات الإرهاب، ص١٢٤.
(٢) إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، الإصدار الثامن، ٢٢ يونيو ٢٠٢٣م، طبعة الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٣ يوليو ٢٠٢٣م.
(٣) تتكون إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب من أربع ركائز، هي:
- تدابير لمعالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب.
- تدابير لمنع ومكافحة الإرهاب.
- التدابير الرامية إلى بناء قدرة الدول على منع الإرهاب ومكافحته وتعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد.
- التدابيـر الرامية إلى ضمان احترام حقوق الإنسـان للجميع وسـيادة القانون كأسـاس أساسـي لمكافحة الإرهاب.
المرجع السابق.

بعـد أن أدرك العالم أجمـع أنَّ ظاهرةَ الإرهاب أصبحت تمثلُ ظاهرةً دوليَّةً، وتمثل خطرًا حقيقيًّا يواجه الوجود البشـري، وحضاراته وإنجازاته، ومكتسـباته؛ إذ أصبحت العمليـات الإرهابيـة تُمـارس علـى نطاق واسـع، وتـزداد خطورتهـا مع ازديـاد عدد التنظيمـات الإرهابية التي تمارس الأعمال والعمليات التي تنطوي على عنف مسـلح غيـر محدود، وغيـر مقيد بقانون أو بـأخلاق، فضلًا عن تطور ما تسـتخدمه من آليات وأدوات، وأسلحة ومعدات ذات تكنولوجيا عالية، وتقنيات فنية متقدمة[1].

- أولًا تعريف الإرهاب الأكاديمي:

الإرهـاب الأكاديمـي مركـب إضـافي مكون مـن كلمتيـن: الإرهاب، مضـاف إليه كلمة الأكاديمي.

والإرهـاب لغة: مـن مادة «رهِـب» -بالكسـر- يرهب رَهبـة ورُهبًا بالضـم ورَهَبًا بالتحريك، أي: خـاف، ورهب الشـيء رَهْبًـا ورَهَبًا ورهبة: خافـه... وترهب غيره إذا توعده... وأرهبه ورهبه واسترهبه: أخافه وفزعه، واسترهبه: استدعى رهبته حتى رهبه الناس، وبذلك فسر قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ **وَٱسۡتَرۡهَبُوهُمۡ وَجَآءُو بِسِحۡرٍ عَظِيمٖ** ﴾ [الأعراف: ١١٦]، أي: أرهبوهم. ومنه قوله تعالى: ﴿ **وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٖ وَمِن رِّبَاطِ ٱلۡخَيۡلِ تُرۡهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمۡ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمۡ لَا تَعۡلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعۡلَمُهُمۡۚ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيۡءٖ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ يُوَفَّ إِلَيۡكُمۡ وَأَنتُمۡ لَا تُظۡلَمُونَ** ﴾ [الأنفـال: ٦٠]. أي: تخيفون به عدو الله وعدوكم[2].

وتسـتمد كلمـة الإرهاب في اللغة الإنجليزية والفرنسـية معناها مـن الفعل اللاتيني (TRAS)، وأصبحـت الكلمـة في اللغـة الإنجليزيـة (TERRORISM) ومعناها الرعب أو الخوف الشديد.

(١) ينظر في ذات المعنى: عميد أركان حرب/ إبراهيم عبد الهادي أحمد، الإستراتيجية المقترحة لمواجهة الجماعات/ التنظيمات الإرهابية وتأثيرها على الأمن القومي المصري، بحث زمالة كلية الدفاع الوطني، ٢٠١٧م، محفوظ في مكتبة مركز الدراسات الإستراتيجية للقوات المسلحة، الأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والإستراتيجية، صـ١.

(٢) لسان العرب لابن منظور، مادة: (رهب).

- أما الإرهاب اصطلاحًا:

فتوجد العديد من التعريفات المختلفة للإرهاب، كل منها يعكس نهجًا مختلفًا في التعامل مع هذه الظاهرة؛ لذا فاعتمادًا على السياق الذي يمكن أن تستخدم فيه يمكن أن يشمل مصطلح «الإرهاب» جميع أنواع أعمال وسلوكيات العنف مثل الاغتيالات، والعمليات التفجيرية، والاختطاف، وأعمال الشغب، والثورات.

ولذلك فإن الإرهاب يظهر بأشكال عديدة ومختلفة؛ حيث إنه مفهومٌ معقدٌ للغاية وغامض ومرن، ويمكن استخدامه بسهولة لوصف المواقف أو السلوكيات التي تختلف بشكل كبير بعضها عن بعض، وبالتالي ونظرًا لطبيعته الذاتية جدًّا، يمكن التلاعب بمصطلح الإرهاب بسهولة، وهذا ما يفسر عدم وجود تعريفٍ مقبولٍ عالميًّا لكلمة «الإرهاب»[1].

والإرهاب في معناه الاصطلاحي يتسم بالديناميكية، والتغير والتطور في الصور والأشكال والأنماط والدوافع والاختلاف الزماني والمكاني، ومن ثَمَّ فإنه يمثل إشكاليَّةً في تعريفه، بالإضافة إلى عدم وجود إجماع بين العلماء والمتخصصين في تعريفه، وتداخله مع بعض المفاهيم الأخرى كالجريمة المنظمة والعنف السياسي، والتطرف، كما يفتقر المصطلح إلى عدم وجود نظرية علمية متكاملة تفسر هذه الظاهرة، ويلعب التسييس دَورًا في عدم إيجاد نظرية علمية مفسرة لهذه الظاهرة[2].

وعرفه قاموس أكسفورد الأساسي للجيش الأمريكي بأنه: «الاستخدام المحسوب للعنف أو التهديد بالعنف لغرس الخوف. يهدف الإرهاب إلى إكراه أو تخويف الحكومات أو المجتمعات في سعيها لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو أيديولوجية بشكل عام»[3].

(1) Petropoulos, N. (2013). Defining and Combating Terrorism: International and European Legislative Efforts. In: Andreopoulos, G. (eds) Policing Across Borders. Springer, New York, NY.

(٢) ينظر: مرجع محاضرات المرحلة التمهيدية (الإستراتيجية والأمن القومي)، إدارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة، ٢٠١١م، ٢/ ١٦٥.

(3) The Oxford Essential Dictionary of the U.S. Military. Terrorism: «The calculated use of violence or threat of violence to inculcate fear. Terrorism is intended to coerce

وفـرَّق مكتـب FBI في تعريف الإرهاب بيـن النوع الدولي والمحلـي؛ فالإرهاب الدولـي: «أعمال العنف والإجرام التي يرتكبها أفراد أو مجموعات تسـتلهم أو ترتبط بمنظمات أو دول أجنبية محددة إرهابية (ترعاها الدولة)»[١].

والإرهـاب المحلـي: أعمال العنـف والإجرام التـي يرتكبها أفـراد أو مجموعات لتحقيق أهداف أيديولوجية نابعة من تأثيرات محلية، مثل تلك ذات الطبيعة السياسـية أو الدينية أو الاجتماعية أو العنصرية أو البيئية[٢].

وعرفه القانون الجنائي الكندي بأنه: «فعل يُرتكب كليًّا أو جزئيًّا لغرض سياسـي أو ديني أو أيديولوجي، أو هدف أو سـبب بقصد تخويف الجمهور، أو بما يتعلق بأمنها، بمـا في ذلك أمنها الاقتصادي، أو إرغام شـخص أو حكومة أو منظمـة محلية أو دولية على القيام بأي عمل أو الامتناع عن القيام به»[٣].

وقـد ورد في الاتفاقيـة العربيـة لمكافحـة الإرهـاب تعريـف الإرهـاب بأنـه: «كل فعـل مـن أفعال العنـف أو التهديد به أيًّا كانـت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذًا لمشـروع إجرامي فـردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم، أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاسـتيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر»[٤].

كمـا عرفـت الجريمـة الإرهابية بأنهـا: «أي جريمـة أو شـروع فيها ترتكـب تنفيذًا لغـرض إرهابـي في أيٍّ من الدول المتعاقدة أو على رعاياهـا أو ممتلكاتها أو مصالحها يعاقـب عليها قانونهـا الداخلي، كما تعد مـن الجرائم الإرهابيـة: الجرائم المنصوص

or intimidate governments or societies in the pursuit of goals that are generally political, religious, or ideological».

(1) Terrorism Definitions. https://www.fbi.gov/investigate/terroris.2023/11/30

(2) Ibid.

(3) Memorializing the Victims of Terrorism. https://www.justice.gc.ca/eng/rp-pr/cj-jp/victim/rr09_6/p3.html 30/11/2023

(٤) الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، الموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٢/ ٤/ ١٩٩٨، منشورة بالجريدة الرسمية، العدد ١٨، ٦ مايو ١٩٩٩م.

عليها في الاتفاقيات التالية، عدا ما استثنته منها تشريعات الدول المتعاقدة أو التي لم تصادق عليها»[١].

وقد حدَّد تحديد بعض الألفاظ الواردة في القانون، فعرَّف الجماعة الإرهابية بأنها: «كل جماعة أو جمعية أو هيئة أو منظمة، أو عصابة مؤلفة من ثلاثة أشخاص على الأقل أو غيرها، أو كيان تثبت له هذه الصفة، أيًّا كان شكلها القانوني أو الواقعي، سواء كانت داخل البلاد أو خارجها، وأيًّا كانت جنسيتها أو جنسية من ينتسب إليها، تهدف إلى ارتكاب واحدةٍ أو أكثر من جرائم الإرهاب، أو كان الإرهاب من الوسائل التي تستخدمها لتحقيق أو تنفيذ أغراضها الإجرامية»[٢].

كما عرف الإرهابي بأنه: «كل شخص طبيعي يرتكب أو يشرع في ارتكاب أو يحرض أو يهدد، أو يخطط في الداخل أو الخارج لجريمة إرهابية بأية وسيلة كانت، ولو بشكل منفرد، أو يساهم في هذه الجريمة في إطار مشروع إجرامي مشترك، أو تولي قيادة أو زعامة أو إدارة أو إنشاء أو تأسيس أو اشترك في عضوية أي من الكيانات الإرهابية المنصوص عليها في المادة رقم (١) من قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٨ لسنة ٢٠١٥ في شأن تنظيم قوائم الكيانات الإرهابية والإرهابيين، أو يقوم بتمويلها، أو يساهم في نشاطها مع علمه بذلك»[٣].

وعرف الجريمة الإرهابية بأنها: «كل جريمة منصوص عليها في هذا القانون، وكذا كل جناية أو جنحة ترتكب باستخدام إحدى وسائل الإرهاب، أو بقصد تحقيق أو تنفيذ غرض إرهابي، أو بقصد الدعوة إلى ارتكاب أية جريمة مما تقدم أو التهديد بها، وذلك دون إخلالٍ بأحكام قانون العقوبات»[٤][٥].

(١) السابق.

(٢) المادة الأولى من قانون مكافحة الإرهاب رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥.

(٣) السابق.

(٤) السابق.

(٥) عرفت المادة الثانية من قانون مكافحة الإرهاب رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥ العمل الإرهابي بأنه: «كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع في الداخل أو الخارج، بغرض الإخلال بالنظام العام، أو تعريض سلامة المجتمع أو مصالحه أو أمنه للخطر، أو إيذاء الأفراد أو إلقاء الرعب بينهم، أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو حقوقهم العامة أو الخاصة أو أمنهم للخطر، أو غيرها من الحريات والحقوق التي كفلها الدستور والقانون، أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي أو الأمن القومي، أو إلحاق الضرر بالبيئة، أو بالموارد الطبيعية أو بالآثار أو بالأموال أو

- **أنواع الإرهاب**[1]:

توجد أنواع متعددة للإرهاب، ولعل ذلك يرجعُ إلى اختلافِ الهدف وطبيعة الفعل الإرهابي، وهناك أربعةُ معاييرَ يمكن على أساسها التمييزُ بين الأنواع الرئيسة للإرهاب:

أ- **المعيار الأول**: وهو المعيار التاريخي، ويستند على أساس ثنائية إرهاب الماضي والإرهاب المعاصر.

ب- **معيار الفاعلين**: ويقوم على أساس الإرهاب الفردي وإرهاب الدولة[2].

ج- **معيار النطاق**: ويقسم الإرهاب إلى إرهاب محلي وإرهاب دولي.

د- **معيار الطبيعة**: ويقسم الإرهاب إلى الثوري والإرهاب الرجعي.

- **أهداف الإرهاب**[3]:

- توجد دوافع أدَّت إلى انتشار ظاهرة الإرهاب بالصورة التي وصل إليها في الوقت المعاصر، والتي بمقتضاها أصبح الإرهابُ ظاهرةً عالميةً تعاني منها جميع

الأصول الأخرى أو بالمباني أو بالأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو منع أو عرقلة السلطات العامة أو الجهات أو الهيئات القضائية أو مصالح الحكومة أو الوحدات المحلية أو دور العبادة أو المستشفيات أو مؤسسات ومعاهد العلم، أو البعثات الدبلوماسيَّة والقنصلية، أو المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية في مصر، من القيام بعملها أو ممارستها لكل أو بعض أوجه نشاطها، أو مقاومتها، أو تعطيل تطبيق أي من أحكام الدستور أو القوانين أو اللوائح. وكذلك كل سلوكٍ يرتكب بقصد تحقيق أحد الأغراض المبينة بالفقرة الأولى من هذه المادة، أو الإعداد لها أو التحريض عليها، إذا كان من شأنه الإضرار بالاتصالات، أو بالنظم المعلوماتية، أو بالنظم المالية أو البنكية، أو بالاقتصاد الوطني أو بمخزون الطاقة أو بالمخزون الأمني من السلع والمواد الغذائية والمياه، أو بسلامتها أو بالخدمات الطبية في الكوارث والأزمات.

(١) ينظر: مرجع محاضرات المرحلة التمهيدية (الإستراتيجية والأمن القومي)، إدارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة، ٢٠١١م، ٢/ ١٧٩.

(٢) يطلق على الإرهاب الفردي: «إرهاب الذئب المنفرد» «Lone Wolf Terrorism» والتعريف الأكثر شيوعًا لشخص «الذئب المنفرد» هو التعريف الذي قدمه بيرتون وستيوارت: «هو الشخص الذي يتصرف بمفرده دون أوامر أو اتصالات بمنظمة ما». والذئب المنفرد يختلف عن «العميل النائم»، وهو عميلٌ يتسلل إلى المجتمع أو المنظمة المستهدفة، ثم يظل خاملًا حتى تأمره مجموعة أو منظمة بالتحرك. في المقابل فإن الذئب المنفرد هو: «عميل مستقل مندمج بطبيعته في المجتمع المستهدف وقادر على التنشيط الذاتي في أي وقت».

Burton F, Stewart S (2008) The 'lone wolf' disconnect. STRATFOR global intelligence.

Spaaij, R. (2012). Definition of Lone Wolf Terrorism. In: Understanding Lone Wolf Terrorism. Springer Briefs in Criminology. Springer, Dordrecht.

(٣) ينظر: أحمد جلال عز الدين، الإرهاب الدولي وانعكاساته على الأمن القومي، رسالة دكتوراه، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٨٤م، ص٣٠.

الدول مهما كانت درجة تقدمها وحجم قواتها وقدراتها، ويلاحظ أن الإرهاب يُمارس لتحقيق أهداف معينة تختلف من منظمة إرهابية إلى أخرى بحسب الخطط الموضوعة والأجندات والتي تتسم بالتكتيك والتخطيط الدقيق للعمليات وتحديد الأهداف[١]. وتنقسم إلى أهداف مباشرة وغير مباشرة، وهي كالتالي:

أ- **الأهداف المباشرة للإرهاب**[٢]:

١- الحصول على الأموال لتمويل نشاط المنظمة وتجنيد أفراد جدد للانضمام إليها.

٢- إطلاق سراح المعتقلين من السجون، سواءٌ السياسيون أو أفراد المنظمة المقبوض عليهم في عمليات سابقة.

٣- تعطيل أو تأجيل القرارات السياسية أو القوانين.

٤- تعطيل الانتخابات الرئاسية، أو النيابية، أو رفض نتيجة ما أسفرت عنه تلك الانتخابات والتشكيك فيها.

٥- القيام بعمليات الاغتيال للخصوم.

٦- تأمين خروج الأفراد القائمين بتنفيذ العملية الإرهابية بعد الانتهاء من التنفيذ.

٧- تحقيق الدعاية اللازمة للمنظمة الراعية والممولة للعمل الإرهابي.

٨- تنفيذ الأجندات الخارجية وفق ما خططه العدو في الخارج.

ب- **الأهداف غير المباشرة للإرهاب**[٣]:

١- إضعاف سلطة الحكومة وإظهارها بالعجز نظرًا لعدم نجاحها في الكشف عن العملية قبل تنفيذها، وعدم القدرة على مجابهة الموقف الناجم عن العملية.

٢- الحصول على اعتراف رسمي من الدولة بوجود المنظمة، أو الحصول على اعتراف دولي بوجودها نتيجة لإعلان بيانات تفرض المنظمة الإرهابية إعلانها وإذاعتها.

(١) ينظر: عقيد أركان حرب سامي محمد عبد الله، دور القوات المسلحة وأجهزة الدولة في مواجهة الإرهاب في مصر، بحث إجازة زمالة كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية، ٢٠١٧، محفوظ في مكتبة مركز الدراسات الإستراتيجية للقوات المسلحة، الأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والإستراتيجية، صـ٢١، ٢٢.

(٢) السابق.

(٣) الندوة الإستراتيجية للقوات المسلحة للعام البحثي ٢٠١٥/ ٢٠١٦ «هيئة البحوث العسكرية»، وزارة الدفاع.

٣- إجبار الدولة علـى الإتيان بأعمال موجهـة ضد المواطنين بما يؤدي إلى فقدان الثقة في الحكومة؛ نظرًا لعدم قدرتها على تحقيق الأمان للمواطنين، ومواجهة المنظمة الإرهابية والقضاء عليها.

٤- خلق متعاطفين مع المنظمة الإرهابية من رعايا الدولة، والعمل على قلب نظام الحكم أو تحقيق أغراض المنظمة.

٥- العمل على فقد الثقة بين المواطنين وقيادة الدولة والحكومة.

٦- تحويل ميزان القوى لصالح المنظمات الثورية في الداخل[١].

ومـن ثَمَّ قد تكون أهداف الإرهاب سياسـيةً أو مذهبيـةً أو عقدية، وقد تكون فوريةً أو مسـتقبليةً، أو لبَـثِّ روح الكراهية والصراع بين طبقـات المجتمع، أو هدم وزعزعة ثقة الشـعب في الحكومة والجيش، وإكراه الشـعب على طاعة قيـادة الإرهاب، وأيضًا قـد يكون بغـرض الإخلال بالنظام العـام، أو تعريض سلامة المجتمـع وأمنه للخطر، ولكنَّ المؤكد أنَّ كلَّ هذه الأهداف تتبلور في النهاية نحو هدف رئيس، وهو الاسـتيلاءُ على السلطة ومقاليدِ الحكم في البلاد، وتشكيك المواطنين في قيادتهم؛ بغرض إضعاف الدولة وإفشـالها، ومن ثَمَّ يتحوَّل المواطنون أنفسهم إلى معول هدم للدولة، والتشنيع بها أمام المجتمع الدولي.

ومنـذ ثـورة يونيو ٢٠١٣ شـهدت مصر حـملات ممنهجة من الجرائـم الإرهابية، الأمـرُ الذي جعل الدولـة تتخذُ قراراتٍ حاسـمةً وتدابيـرَ احترازيةً لحمايـة المجتمع والمنشـآت من خطر الإرهاب، حتى سـقط قناعه المسلح مع العملية الشاملة في سيناء في فبرايـر ٢٠١٨م، وبعـد أن نجحت مصر في اسـتئصال هذا الـورم الخبيث، وطهرت الـبلاد من آثامه وجرائمه، اتخذت القوى المعاديـة الخارجية منهجًا جديدًا للإرهاب، وهـو الإرهاب المعلوماتي، ثم ظهـر مؤخرًا الإرهاب الأكاديمـي، وهو مصطلحٌ نحته الباحث، ويقصد به العمليات الإرهابية التي يشـنها الأكاديميون ليسـتهدفوا بها الدولة المصرية ومؤسساتها؛ بغرض بث الكراهية وتأجيج الفتن في المجتمع.

(١) السابق.

- معنى كلمة أكاديمي:

مصطلح أكاديمي ليس عربي الأصل، وقد ورد معناه في قاموس (ويبيستر) بأنه يطلق على عضو (مثل الأستاذ) يعمل في مؤسسة تعليمية (مثل الجامعة أو الكلية)، كما يطلق على الشخص أنه أكاديمي في الخلفية الفكرية والمواقف والأساليب وما إلى ذلك، ومن كان بمزاجه أكاديميًّا مهتمًّا بالكتب والفنون والأكاديميين، والأنشطة العلمية لمدرسة أو جامعة، كدراسات في الفصول الدراسية، ويطلق أيضًا على المشاريع البحثية، والمفكر الأكاديمي هو الشخص المتعلم جدًّا، ولكنه عديم الخبرة في الأمور العملية[1].

- سمات الإرهاب الأكاديمي:

يتسم الإرهاب الأكاديمي بعدة سمات، استخلصها الباحث أثناء استقراء وتتبُّع وتحليل هذا النوع الجديد من الإرهاب، من هذه السمات:

١- أنه إرهابٌ يقوم به أكاديميون مفكرون وأعضاء هيئة تدريس، ومحللون سياسيون، ومتخصصون في شؤون الشرق الأوسط ومصر على وجه التحديد.

٢- أنه إرهابٌ منظمٌ قد يقوم به أفراد أو تكتلات من الأكاديميين بغرض تشويه الدولة.

٣- أنه مترصدٌ لكل الأحداث والفاعليات التي تقوم بها الدولة.

٤- أنه يتخذ صورة زاحفة أو صورة غاطسة أحيانًا وطافية أحيانًا أخرى، فيكمن تارة وينشط تارة، خصوصًا عندما تنجح الدولة في تحقيق أهدافها الإستراتيجية، أو تحرز تقدمًا ملحوظًا في المنطقة.

٥- أنه يستهدف مؤسسات الدولة والمجتمع المصري؛ بغرض نشر الفوضى وتأجيج روح الكراهية، وتشكيك الشعب في قيادة الدولة، ويعمل على بث السخط في المجتمع.

(1) "academic." Merriam-Webster.com Dictionary,Merriam-Webster, https://www.merriam-webster.com/dictionary/academic. Accessed 2 December. 2023.

٦- أن أعمال الإرهاب الأكاديمي تسجل في صورة كتب، أو بحوث علمية، أو فصول في موسوعات عالمية تستهدف تشويه الدولة إذا ما قورنت بما كتب عن غيرها من الدول الصاعدة، أو المراد فرضها على المنطقة الإقليمية.

٧- أنه يتخذ ساترًا من سمعة الكاتب وشهرته الأكاديمية العالمية، وما يروج عنه من المصداقية لكسب ثقة القراء.

٨- أنه يفتقد الموضوعية البحثية، كما يتسم بالتناقض الواضح، ومثال ذلك أن جل كتاباتهم كانت هجومية في فترة الإسلام السياسي من ٢٠١١ إلى يونيو ٢٠١٣، وسرعان ما تحول هذا الهجوم إلى الدفاع عن الحريات بعد سقوط حكم الإخوان.

٩- أنه يتخذ من القضية الدينية في مصر نقطة الانطلاق، فيستهدف الهوية الدينية، وإثارة الفتنة الطائفية، وتحريض مسيحيِّي المهجر ضد الدولة.

١٠- أنه يعتبر المسيحيين أقليات في المجتمع المصري -على غير الحقيقة- ويرتكز على التقارير السنوية بشأن الحرية الدينية، مثل التقاريرِ الصادرة عن مكتب الحرية الدينية الدولي التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، والتقارير الصادرة عن المراكز الأجنبية مثل مركز مالكوم كير- كارنيجي للشرق الأوسط، ثم يلتفون لينتقدوا الكنيسة المصرية نقدًا لاذعًا في بعض القضايا المسيحية، مثل قضية رفض الكنيسة الزواج الثاني للمطلقين مدنيًّا.

١١- أنه يعظم من شأن بعض الخارجين على القانون والإرهابيين، والمحكوم عليهم في قضايا جنائية؛ ليظهرهم أمام العالم أنهم نشطاء مضطهدون من حكومتهم.

١٢- يستهدف الإرهاب الأكاديمي التشنيع على الدولة، خصوصًا في ملف الحرية الدينية، وحقوق الإنسان.

١٣- من أهم سمات الإرهاب الأكاديمي التباكي على إخفاق ثورات الربيع العربي، وفشل مخططاتهم خصوصًا في مصر.

١٤- أن الإرهاب الأكاديمي في بعض صوره يعتمد على المزاوجة بين الأكاديميين الأجانب وبعض الأشخاص المصرية والعربية المغمورة، أو الكرتونية، ممن لا تحظى

بـأي قبول اجتماعي ممن يتصدرون المشـهد مسـتغلين الفراغ الثقافي لينزلوا أنفسـهم منازلَ المفكرين والفلاسـفة والمثقفين، فيوهمون النـاس بأنهم تنويريون أو عقلانيون أو مفكرون، وهم يفتقدون أدنى درجات التأهيل الثقافي ولغة الحوار، أو دراية بالتنوير وتاريخه ومدارسـه، فلا التنويرَ درسوا ولا الدينَ حفظوا، فيستعين بهم العدوُّ في صورة ممول أو شـريك ثقافي أو موافق للتوجه ليوهموا البسـطاء أنهم متخصصون في الشـأن السياسـي المصـري، أو الشـأن الديني، وعنـد البحث عنهـم يتبين أنهم لـم يتلقوا من العلـم ما يتناسـب مع الوصـف الممنوح لهم، وأنهـم يفتقرون إلى العلم والدراسـة في التخصصات التي يوهمون الناس بالانتساب إليها.

١٥- أن هـذا النوع مـن الإرهاب جمع متفرقين من جنسـيات وثقافات وانتماءات ولغات مختلفة على هدف واحد، وهو اسـتهداف الدولة، وتفتيت مؤسسـاتها، وتهديد أمنها وسلامتها.

- أهم الأدلة على وجود الإرهاب الأكاديمي:

يوجـد دليلانِ لإثبـات وجود هذا النوع الجديـد من الإرهاب، وهو مـا أطلق عليه الباحث «الإرهاب الأكاديمي»، وهما يمثلانِ ركنيْنِ رئيسَيْنِ له: الركن المادي والركن المعنوي، **فالركن المادي** يثبت من توافر موادَّ علميةٍ صنفها أكاديميُّون في صورة بحوث علميـة منشـورة في مـجلات علمية محكمـة، وكتب وفصـول في موسـوعات عالمية، نشـرتها دُور نشر ومنصات رقمية عالمية، ومراكزُ بحثية دولية تستهدف الإساءة للدولة المصرية ومؤسسـاتها، خصوصًا الأزهر الشريف والكنيسة المصرية الأرثوذكسية، بما يمثل خطورةً على الأمن القومي المصري.

أمـا الركن المعنـوي: فيثبت من خلال قصد الكاتبين، وتوجه إرادتهم للإسـاءة إلى الدولة ومؤسسـاتها لتنفيذ عمليات إرهابية جديدة في صورة أكاديمية بحثية، تسـتوجب التصدي لهذا النوع الجديد من الإرهاب.

نماذج ثبوتية للإرهاب الأكاديمي:

بعد استقراء للإصدارات البحثية والكتابات والبحوث العلمية التي تجعل من أهدافها الإساءة للدولة المصرية ومؤسساتها، والتشنيع بها في الأوساط الأكاديمية، وأصبح نتاجها العلمي متاحًا على المنصات الرقمية، مما يزيد من الترويج لهذا النوع من الإرهاب على المدى القريب والمتوسط -فإن هذه الكتابات في ازدياد، ويتأثر الباحثون الغربيون بما ورد فيها، فنجد أن الفكر الخبيث في تمدُّد وانتشار، وكأنه تكتُّلٌ يجعل من مصر هدفًا بحثيًّا ليس بهدف الموضوعية، فهذا أمر لا يجادل فيه إلا مكابر، ولكن للأسف بغرض الإساءة والإضرار بسمعة المؤسسات الدينية.

ومن هذه الكتابات:

١- يأتي في طليعة هذه الكتابات بحث مليكة زغل «الدين والسياسة في مصر: علماء الأزهر، الإسلام الراديكالي والدولة (١٩٥٢- ١٩٩٤)»، المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط[1] منشور سنة ١٩٩٩م. وهو بحث قديم نسبيًّا إذا ما قورن بالكتابات اللاحقة، وهو مؤثر فيها، وقد استقت منه راشيل سكوت المادة العلمية لبعض افتراءاتها، وهو تأصيل للإرهاب الأكاديمي في صورة النَّيْل من علماء الأزهر، واتهامهم بأنهم «شيوخ السلطان» كما سيأتي بيانه في المبحث الثالث.

٢- مقال «ريمون إبراهيم» المعنون بـ«لا يمكن للأزهر إدانة داعش باعتبارها غير إسلامية حتى لو ارتكبت كل الفظائع»، منتدى الشرق الأوسط، ٣ ديسمبر ٢٠١٥م[2].

٣- بحث لـ«مسعودة بانو» Masooda Bano، وحنان بنادي Hanane Benadi المعنون بـ« تنظيم السلطة الدينية لتحقيق مكاسب سياسية: تلاعب السيسي بالأزهر في

(1) Malika Zeghal. (1999). Religion and Politics in Egypt: The Ulema of Al-Azhar, Radical Islam, and the State (1952-1994). International Journal of Middle East Studies , Volume 31 , Issue 3 , August 1999 , pp. 371 - 399

(2) Raymond Ibrahim, "Al Azhar Can›t Denounce ISIS as Un-Islamic Even if It Commits 'Every Atrocity,'" Middle East Forum, 3 December 2015, http://www.meforum.org/blog/2015/12/alazhar-isis

مصـر[1][2]» Regulating religious authority for political gains: al-Sisi's manipulation of al-Azhar in Egypt منشور في مجلة العالم الثالث الفصلية، ٢٠١٧م.

٤- بحث لـ «مسعودة بانو» Masooda Bano، المعنون بـ: «عند نقطة التحول.. أزمـة الأزهـر المتفاقمـة للسـلطة الأخلاقيـة[3]» At the tipping point.. Al-Azhar›s growing crisis of moral authority منشـور في المجلـة الدولية لدراسات الشرق الأوسط، ٢٨ نوفمبر ٢٠١٨، وقد استقت منه «راشيل سكوت» المادة العلمية فيما تضمنه الفصل الخامس والعشرون من دليل بالجريف للدين والدولة.

مارسـت فيـه الكاتبة الإرهـاب الأكاديمي؛ حيـث ادعت -على غيـر الحقيقة- أن السـلطة الأخلاقية للأزهر تعرضت لمخاطرَ غيرِ مسـبوقة بسـبب تحالف شيخ الأزهر أحمـد الطيـب مـع الرئيس عبد الفتـاح السيسـي في أحداث ثـورة ٣٠ يونيـو ٢٠١٣، وتضامن شيخ الأزهر مع طلبات الشعب لإسقاط حكم الإخوان.

٥- بحث لمسـعودة بانو معنون بـ «الأزهر الرسـمي في مواجهة الأزهر المتخيل: الربيـع العربي وإحياء الخيال الدينـي» Official al-Azhar versus al-Azhar

(1) Masooda Bano & Hanane Benadi (2018) Regulating religious authority for political gains: al-Sisi's manipulation of al-Azhar in Egypt, Third World Quarterly, 39:8, 1604-1621.

(٢) مارسـت الباحثتـان في هـذا البحـث الإرهـاب الأكاديمي، فالعنـوان وحده ينضـح بذلك، كما وقعـت الباحثتان في مغالطات، مثل ادعائهما بأن الشـرعية الشـعبية للأزهر أصبحت موضع شـك بسـبب تأييده سياسـة السـيد الرئيس عبد الفتاح السيسـي في قمع جماعة الإخوان، وأن الدولة تسـتخدم مؤسساتها لتعزيز الشرعية الشعبية للأزهر؛ لضمان بقائه مفيدًا لأغراض إضفاء الشـرعية السياسـية، ومن ثم تظل السـلطة السياسـية والسـلطة الدينية في مصر متشابكتين بشكل وثيق. ينظر السابق.

قلت: هذا كذب وافتراء؛ فالأزهر الشريف مؤسسة من مؤسسات الدولة تعمل على تحقيق إستراتيجيتها ورؤيتها، ولم يشـكك فيه لا من الشـرعية الشـعبية ولا من غيرها، وأن علاقة الأزهر بمؤسسات الدولة هي علاقة تعاون وتكامل، لا لكسب شرعية مفقودة كما ذكرت الكاتبتان، بالإضافة إلى أنَّ قيادة الدولة أرقى من أن تسلك هذه المسالك.

(3) Masooda Bano. (2018). At the tipping point? Al-Azhar›s growing crisis of moral authority. International Journal of Middle East Studies , Volume 50 , Issue 4 , November 2018 , pp. 715 - 734

Imagined: The Arab Spring and the Revival of Religious Imagination، منشور في مجلة عالم الإسلام، فبراير ٢٠١٩م[١].

٦- كتاب «المؤسسات الإسلامية في الدول العربية: رسم خريطة لديناميكيات السيطرة والخيار المشترك والتنافس» صدر في ٢٠٢١ عن مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، تحرير: فريدريك ويري.

Islamic Institutions in Arab States: Mapping the Dynamics of Control, Co-option, and Contention Frederic Wehrey, editor.

فقد تضمن هذا الإصدار تقريرًا أعده «ناثان ج. براون، وميشيل دن» NATHAN J. BROWN, MICHELE DUNNE، وموضوعه: من سيتحدث باسم الإسلام في مصر؟ ومن سيستمع؟

Who Will Speak for Islam in Egypt? And Who Will Listen[٢].

وقد نشر هذا التقرير منفصلًا في ٥ يناير ٢٠٢٢ على الموقع الإلكتروني لمركز كارنيجي، ويظهر الإرهاب الأكاديمي جليًّا في هذا الفصل، كما يظهر جليًّا وجود علاقة وثيقة بين راشيل سكوت وبين الباحثين في مركز كارنيجي لدراسات الشرق الأوسط، والذي تضمنت تقاريره الإساءة للدولة المصرية والمؤسسات الدينية، وعلى سبيل المثال يذكر الكاتبان: «أن المؤسسة الإسلامية في مصر تتكون من عدة هيئات متداخلة، وأن هذه المؤسسات اشتبكت في السنوات الأخيرة في عدد من السجالات التي شغلت المجتمع المصري، مما أثار الجدلَ حولَ أهمية إصلاحها وتجديدها، ويدور الجدل عن معنى التجديد وأهميته على المستويين الرسمي والشعبي، سواءٌ في جلسات مجلس الشعب أو على نطاق جماهيري عام»[٣].

(1) Masooda Bano. (2019). Official al-Azhar versus al-Azhar Imagined: The Arab Spring and the Revival of Religious Imagination, Die Welt des Islams, 59(1). pp7-32

(2) Frederic Wehrey . (2021).Who Will Speak for Islam in Egypt—And Who Will Listen?. pp 91 - 108.

(3) Frederic Wehrey.(2021). NATHAN J. BROWN, MICHELE DUNNE.Who Will Speak for Islam in Egypt—And Who Will Listen?. pp 92.

ويقـرر الكاتبـان في موضـع آخـر أنَّ هـذا أدَّى إلـى «عمليـة شـد وجذب سياسـية للسيطرة على المؤسسـة الدينية، تلعب فيها المبادرات الرئاسية دَورًا ملحوظًا تدعمها أطـراف فاعلـة، والحقيقـة أن ما يحـدث لا يسـتهدف التأثير على حركـة الإصلاح في المجتمـع المصـري فحسـب، بل يرقى إلى مسـتوى الصـراع من أجل السـيطرة على الهيئات الدينية»[١].

٧- تقرير نشرته «سناء الخوري» على BBC في الخامس من أغسطس سنة ٢٠٢٢ يحمل عنوان: الأزهر والسلطة في مصر: كيف تدار العلاقة بين الطرفين[٢]؟

٨- تقرير لمحمد حلمي عبد الوهاب، نشره مركز كارنيجي في الخامس والعشرين مـن يوليو ٢٠٢٣ يحمـل عنوان: «النخب الدينية وتدبير السـلطة السياسـية في مصر». تضمـن تأجيجًـا للفتنـة ليظهـر أنَّ ثمةَ صراعًـا وخلافًا بيـن القيادة السياسـية والأزهر بشـأن القضايـا الدينية مثـل الطلاق الشـفهي، وقانون الأحـوال الشـخصية، وتجديد الخطاب الديني[٣].

٩- تقريـر «أوفيـر وينتر» Ofir Winterو«مايكل بـاراك»Michael Barak- وهما من باحثي معهد أبحاث ودراسـات الأمن القومي في إسـرائيل(INSS)- عنوان التقريـر: «مـن الإسلام المعتدل إلـى الإسلام الراديكالي.. الأزهـر يقف مع حماس. كيف أصبح «معقل الاعتدال الديني» داعمًا للإرهاب؟»[٤].

From Moderate Islam to Radical Islam? Al-Azhar Stands with Hamas. How did a "bastion of religious moderation" become a supporter of terror?

(١) السابق.

(٢) سناء الخوري: الأزهر والسلطة في مصر: كيف تدار العلاقة بين الطرفين؟
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-62222796

تاريخ الزيارة: ٢٤/ ١١/ ٢٠٢٣.

(٣) محمَّد حلمي عبد الوهَّاب، النخب الدينية وتدبير السلطة السياسية في مصر.
https://carnegieendowment.org/sada/90254

تاريخ الزيارة: ٢٥/ ١١/ ٢٠٢٣.

(٤) منشور على الصفحة الرسمية لمعهد أبحاث ودراسات الأمن القومي:
ISSN، https://www.inss.org.il/publication/al-azhar/

تاريخ الزيارة: ٣١/ ١١/ ٢٠٢٣م.

انتقدا فيه الأزهر الشريف لدفاعه عن حقوق الفلسطينيين ودعمه المتواصل للقضية الفلسطينية، وقد ردَّ الباحث على ما ورد في هذا التقرير في بحث علمي معنون بـ: «الأزهر الشـريف في مرايا الاستشراق الصهيوني ردًّا على تقرير «أوفير وينتر» و«مايكل باراك»: «من الإسلام المعتدل إلى الإسلام الراديكالي»[1].

١٠- الفصـل الـذي أعدته راشـيل سـكوت، المعنون بـ «ترتيب الديـن في مصر: تحالفات جديدة بين الدولة المصرية والأزهر والكنيسـة القبطية الأرثوذكسـية». دليل بالجريف للدين والدولة المجلد الثاني، الناشر بالجريف ماكميلان[2]، ٢٠٢٣، ٦٠٧-٦٣٢ (موضوع الدراسة في هذا البحث).

١١- التقارير السـنوية لبعض منظمات حقوق الإنسـان مثـل منظمة هيومن رايتس ووتـش Human Rights Watch التي تسـتهدف الإسـاءة للدولة المصرية باسـم الحريات والدفاع عن حقوق الإنسان.

وبعد سـرْدِ هذه النماذج يلاحظ أن تاريخ نشـرها يتمركز حول الفترة من (٢٠١٨-٢٠٢٣)، ممـا يؤكـد أنهـا ليسـت كتابـاتٍ عابـرةً، أو تحليـلًا مواكبًا للحـدث؛ بل إنها تعمـلُ لتحقيقِ مآربَ وأهدافٍ محددة، وهي اسـتهدافُ الدولة المصرية ومؤسسـاتها، خصوصًا وأن هذه الفترة شـهدت بنـاءً حقيقيًّا للجمهورية الجديـدة، وقد تنطلي خطة هذه الكتابات على البعض لو أنها صدرت في أعقاب ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وما لحقها من دخن بسـبب ما شنعت به بعض القوى المتباكية على سقوط حلفائهم من الإخوان وانهيار حلمهم المنشـود وأطماعهم، لولا أن شـمل الله مصر برعايته ورحمته، فوقفت مصر صامدة راسـخة، وتحملت تبعات الموجة العاصفة في تلك الفترة العصيبة، حتى خرجت منتصرةً بفضل الله.

(١) منشـور في مجلة الدراسـات العربية، كلية دار العلوم، جامعة المنيا، المجلد التاسع والأربعون، العدد الرابع، يناير ٢٠٢٤م، ٢٣٣١- ٢٣٩٤.

(2) Scott, R.M. (2023). Arranging Religion in Egypt: New Alignments Between the Egyptian State, al-Azhar, and the Coptic Orthodox Church. In: Holzer, S. (eds) The Palgrave Handbook of Religion and State Volume II. Palgrave Macmillan, Cham.

فملاحظةُ وجودِ انفصال بين أحداث ٢٠١٣ وتاريخ تمركز هذه الكتابات وانتشارها في ٢٠١٨، وهو تاريخُ العملية الشاملة التي قضت فيها مصر بقيادتها الرشيدة وجيشها العظيم على معاقل الإرهاب المسلح في سيناء، فلم تغمض لثعالب الإرهاب جفن حتى تسلطوا على مصر بنوعٍ جديدٍ من الإرهاب، وهو ما أطلقت عليه مصطلح «الإرهاب الأكاديمي» ليتناسب مع الجهة المصدرة لهذا النوع من الإرهاب والمتخصصين في الكتابة فيه لتحقيق أغراض وخطط ممنهجة تستهدف النيل من الدولة المصرية ومؤسساتها الدينية، فمثل هذه الكتابات تستهدف تفتيت مؤسسات الدولة، وتكدير السلم العام، ونشر الافتراءات على الدولة، مما يؤثر على الأمن القومي، والذي يعرف بأنه: «القدرة على توفير أكبر قدر من الحماية والاستقرار للعمل الوطني والقومي في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية والعسكرية والبيئية في الدولة ضدَّ كافة أنواع التهديدات الداخلية والخارجية، سواء كانت إقليمية أو عالمية»[1].

ومن ثمَّ فالتصدي لهذا النوع الجديد من الإرهاب أمرٌ مشروعٌ، ومجابهته واجبةٌ، والتوعية به وبمخاطره أمرٌ مفروضٌ على أهل التخصص الأكاديمي، وهو مما وفق الله للسبق في الكتابة لمجابهته وكشف أقنعته، وأهدافه وسماته.

وأنتقل الآن لتفكيك أحدث نموذج من إصدارات الإرهاب الأكاديمي، وهو مرجع بالجريف للدين والدولة، ومحرره، وكاتبة الفصل الخاص بمصر من هذا المرجع، وهي الدكتورة «راشيل سكوت» وما تضمنه الفصل الخامس والعشرون من هذا المرجع من مغالطات.

(١) مرجع محاضرات المرحلة التمهيدية (الإستراتيجية والأمن القومي)، إدارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة، ١/ ٨/ ٢٠١١م، وينظر: لواء دكتور/ طه محمد السيد، مفهوم الأمن القومي، مجلة الأمن القومي، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، العدد الأول، يناير ٢٠٢٣م، صـ١١٦، ١١٧.

المبحث الثاني:
التعريف بمرجع بالجريف للدين والدولة ومحرره، وراشيل سكوت[1]

- أولًا: التعريف بمرجع بالجريف للدين والدولة:

اسم الكتاب: دليل بالجريف للدين والدولة، وجهات نظر عالمية.

The Palgrave Handbook of Religion and State Global Perspectives.

اسم المحرر: شانون هولزر Shannon Holzer [2].

لغة النشر: الإنجليزية.

تاريخ النشر: ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٣م.

نبذة عن الكتاب: تناول الكتاب عددًا من قضايا الدين والدولة في دول العالم، فقد تناول دراسة الدين والدولة في نطاق واسع من الأديان التوحيدية اليهودية والمسيحية والإسلام، وكذلك الأديان الأخرى مثل البوذية، والشنتوية، وغيرها، كما اتسعت الدائرة الجغرافية للمرجع لتبحث علاقة الدين بالدولة في مختلف دول العالم، وهو مقسمٌ بحسب المناطق الجغرافية، ويقع في مجلدين، ويشتمل على ثلاثين فصلًا، وشارك في كتابة الفصول أكاديميون ومتخصصون في مجالات الفلسفة والقانون، والتاريخ ودراسات الدين والفلسفة، والدين والسياسة، وهذا ما يمثل أهمية بالغة لهذا الدليل.

---

(١) الموقع الرسمي لقسم الدين والثقافة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة فرجينيا للتكنولوجيا:
https://liberalarts.vt.edu/departments-and-schools/department-of-religion-and-culture/faculty/rachel-scott.html

تاريخ الزيارة: ٢٢/ ١١/ ٢٠٢٣م.

(٢) شانون هولزر: أستاذ مساعد في العلوم السياسية في جامعة هيوستن المسيحية، الولايات المتحدة الأمريكية، تخصص في دراسات مجالات الدين والفلسفة، والدين والسياسة والمجتمع، حصل هولزر على درجة الدكتوراه في الدين والسياسة والمجتمع من معهد جي إم داوسون لدراسات الكنيسة والدولة بجامعة بايلور، وعلى درجة الماجستير في الفلسفة من كلية تالبوت للاهوت بجامعة بيولا، له منشورات في مجالات الفلسفة والقانون والسياسة والدين.
https://link.springer.com/book/10.1007/978-3-031-35151-8?page=1

تاريخ الزيارة: ١٥/ ١١/ ٢٠٢٣م.

- ثانيًا: أهم الموضوعات التي تناولها المرجع:

المجلد الأول من الدليل عدد صفحاته: ٧٢٦ صحيفة، ويقع في خمسة أجزاء، يندرج تحت كل جزء عددٌ من الفصول، وقد استفتح المجلد الأول من الدليل بمقدمة لمحرره «شانون هولزر» ثم الجزء الأول: الدين والدولة في الفلسفة Religion and State in Philosophy، ثم الجزء الثاني: الدين والدولة في اللاهوت Religion and State in Theology. ثم الجزء الثالث: الدين والتجربة الدستورية الأمريكية Religion and the American Constitutional Experiment، وقد تناول الجزء الرابع موضوعات: الدين والقانون في المحاكم الأمريكية Religion and Law in the American Courts، أما الجزء الخامس فكان بعنوان: الدين والدولة والثقافة «Religion, State, and Culture»، ويختتم المجلد بالمراجع[1].

أما المجلد الثاني من الدليل: فعدد صفحاته: ٧٧٩ صحيفة، ويقع في ستة أجزاء، استهلت بمقدمة للمحرر، ثم الجزء الأول: الدين والدولة في التاريخ الأوروبي، Religion and the State in European History، ثم الجزء الثاني: الدين والدولة في أوروبا Religion and the State in Europe، ثم الجزء الثالث: الدين والدولة في آسيا Religion and the State in Asia، ثم الجزء الرابع: الدين والدولة في الشرق الأوسط Religion and the State in the Middle East، ثم الجزء الخامس: الدين والدولة في أفريقيا، ثم الجزء السادس: الدين والدولة في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وأمريكا الجنوبية وكوبا Religion and the State in the United States, Canada, Mexico, South America, and Cuba، ويختتم المجلد بالمراجع[2].

والذي يعني البحث من هذا الدليل دراسة نقدية للفصل الخامس والعشرين، المعنون بـ: (ترتيب الدين في مصر: اصطفافات جديدة بين الدولة المصرية والأزهر والكنيسة

(1) Holzer, S. (2023). contentS. (Vii, viii, ix.x) The Palgrave Handbook of Religion and State Volume I. Palgrave Macmillan.

(2) Holzer, S. (2023). contentS. (x,xi,xii) The Palgrave Handbook of Religion and State Volume II. Palgrave Macmillan.

القبطية الأرثوذكسية) الذي كتبته الدكتورة/ راشيل ماريون سكوت .Rachel M Scott لما تضمنه من إساءة للدولة المصرية وللمؤسسات الدينية في مصر، بما يكدر سلم المجتمع ووحدة الوطن، ويستهدف تشويه سمعة مصر عالميًّا، وترسيخ الأفكار الإرهابية المغلوطة في دليل واسع النطاق كهذا الدليل، مما يمثل دلالة لأحدث إصدار للإرهاب الأكاديمي، وهذا ما استدعى الرد على هذه المغالطات وتفنيد ما تضمنه هذا الفصل من افتراءات.

وقد ارتكب محرر الدليل أيضًا خطأ جسيمًا في تقديم المجلد الثاني من الدليل في تقديم الفصل الخاص بدراسة راشيل سكوت، فسايرها في افترائها وتعمدها الإساءة للدولة المصرية ومؤسساتها الدينية، وانغمس في شراكتها في تلك الافتراءات، بما ينعكس على تكدير العلاقة بين المؤسسات الدينية من جهة، وبما يستهدف الدولة المصرية من الأساس لزيادة ما تواجهه من تحديات.

فيذكر «شانون هولزر» في مقدمة المجلد الثاني أن راشيل سكوت ستختتم هذا القسم بدراسة الدولة المصرية وعلاقتها بالمنظمات الدينية الأزهر والكنيسة القبطية الأرثوذكسية، ثم يستطرد قائلًا: «وأن هذا الفصل يقدم مثالًا لما يعنيه أن تحصل الحكومة على مباركة مجموعة دينية واحدة أو أكثر. وكان هذا هو الحال بالنسبة لكلٍّ من الأزهر والكنيسة القبطية، حيث أيد كلٌّ منهما الإطاحة بالرئيس محمد مرسي وبرلمان الأغلبية الإخوانية»[1].

وهذا جهل مركب بتحليل الوضع السياسي في مصر؛ لأن حلَّ البرلمان تم بناء على حكم المحكمة الدستورية العليا، والحكم منشورٌ في الجريدة الرسمية في العدد ٢٤ (أ) في ١٤ يونيه ٢٠١٢، ولا دخل للسيد الرئيس عبد الفتاح السيسي وقتئذٍ ولا للمؤسسات الدينية في قرار حل البرلمان، وإنما صدر الحل من طريق القضاء.

ويلاحظ أن شانون هولزر أخذ من كلام سكوت ليباركه ويضفيَ عليه صفة المصادقة والتأييد فيما ادعته، فقد أوغل في الفرية قائلًا: «ومع ذلك، وفي تحول مثير للسخرية،

(1) Holzer, S. (2023). Introduction. In: Holzer, S. (eds) The Palgrave Handbook of Religion and State Volume II. Palgrave Macmillan.

فإن تأييد المؤسسة العسكرية لإطاحة الحكومة السابقة -والذي قد يعني ضمنًا أنَّ وصول الحكومة الجديدة إلى السلطة هو إرادة الله- كان في الواقع بمثابة استبدال أحد القيود على الحرية الدينية بآخر.

وتشرح الدكتورة سكوت سبب أهمية هذا التأييد من الطوائف الدينية، وكيف أثَّر على الحقوق الدينية للكنيسة القبطية الأرثوذكسية، وكذلك على الهوية الإسلامية للدولة المصرية»[1].

وهذا ما استدعى ضرورة الرد على تلك الافتراءات، وسيأتي ذلك مفصلًا في المبحث التالي.

كما يلاحظ أنَّ محرر دليل بالجريف للدين والدولة تعمَّد تأخير الفصل المعني بدراسة الدين والدولة في مصر ليكونَ في مؤخرة الجزء الخامس من الدليل المعنون بـ: «دراسات الدين والدولة في إفريقيا» Religion and the State in Africa فقدم عليه الفصول ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، فالفصل الحادي والعشرون موضوعه: «تكوينات العلمانية: الدين والدولة في إثيوبيا»، والفصل الثاني والعشرون موضوعه: «المسيحية والسياسة في دولة مستقطبة: حالة نيجيريا»، والفصل الثالث والعشرون موضوعه: «الحرية الدينية في جنوب أفريقيا»، والفصل الرابع والعشرين: «العلاقة بين الكنيسة والدولة في زيمبابوي»، ثم يختم الجزء بالفصل الخامس والعشرون: الدين والدولة في مصر -موضوع الدراسة- مما أوقع محرر المرجع في خطأ منهجي؛ وذلك لأن هذه الدول لم يدخلها الدين إلا من خلال الكنيسة المصرية الأرثوذكسية، فهي لهم أصل، وكنائسهم لها تبع، فكيف يقدم الفرع على الأصل؟! وكيف يقدم الحديث على القديم؟! أما بالنسبة للدولة: فمصر أقدم تاريخًا من الدول المذكورة، ونفوذ حضارتها في العمق الإفريقي خير شاهد، وهذا ما استدعى التنبيه وضرورة التوقف أمام هذا الخطأ المنهجي الفادح.

(١) السابق.

- ثالثًا: التعريف براشيل سكوت:

راشيل ماريون سكوت Rachel Marion Scott أستاذ الدراسات الإسلامية في قسم الدين والثقافة[1] (تحالف الفكر الاجتماعي والسياسي والأخلاقي والثقافي)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة فرجينيا للتكنولوجيا[2]، الولايات المتحدة الأمريكية، تتمركز مجالات اهتماماتها البحثية في دراسة الاستشراق، من جوانب دراسات الفكر السياسي الإسلامي الحديث (الإسلام السياسي)، والجماعات الإسلامية، خصوصًا جماعة الإخوان المسلمين، والدين والدولة في مصر، والمواطنة، ومناهضة المادة الثانية من الدستور المصري[3] باسم حقوق غير المسلمين، وقانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين، وحقوق المسيحيين في الطلاق المدني في مصر، ومناهضة قرارات الكنيسة المصرية فيما يتعلق بمسائل الزواج والطلاق، باعتبارهم أقليات[4]، ودراسات الدين والقانون، والإسلام والدساتير، والتاريخ الإسلامي الحديث، والمرأة والنوع في الإسلام[5].

تدرجها العلمي: حصلت «راشيل سكوت» على بكالوريوس في اللغة العربية والدراسات الإسلامية، كلية بيمبروك، جامعة أكسفورد، سنة ١٩٩٨م، ثم ماجستير

(1) Ruiz, M.M. Rachel M. Scott, The Challenge of Political Islam: Non-Muslims and the Egyptian State. Cont Islam 6, 211-213 (2012).

(٢) قامت راشيل سكوت بتدريس عدد من المقررات، وعقد دورات عن: اليهودية والمسيحية والإسلام، ودراسات حالة في الدين والثقافة، والإسلام، والمرأة والنوع الاجتماعي في الإسلام، والإسلام والعالم الحديث، والفكر السياسي الإسلامي، والمفاهيم الإسلامية للعدالة، والدين والصراع، ومفاهيم الحداثة. ينظر: السيرة الذاتية لراشيل سكوت، منشورة على:
https://drive.google.com/file/d/1Xxwj7s7YHWBlqzEBybsrWFVFrCgjRgQy/view
تاريخ الزيارة: ٢٢/ ١١/ ٢٠٢٣م.

(٣) نص المادة الثانية من دستور جمهورية مصر العربية: «الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع».

(٤) ينظر: المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية: https://www.iicss.iq/?id=14&sid=2130
تاريخ الزيارة: ٢٢/ ١١/ ٢٠٢٣م.

(٥) ينظر: السيرة الذاتية لراشيل سكوت، منشورة على:
https://drive.google.com/file/d/1Xxwj7s7YHWBlqzEBybsrWFVFrCgjRgQy/view
تاريخ الزيارة: ٢٢/ ١١/ ٢٠٢٣م.

الفلسـفة في دراسات الشـرق الأوسط الحديث، كلية سـانت أنتوني، جامعة أكسفورد، سنة ٢٠٠١م، ثم الدكتوراه في الدراسات الإسلامية SOAS (كلية الدراسات الشرقية والأفريقية)، جامعة لندن، سنة ٢٠٠٤م[١].

تولـت راشـيل سـكوت منصـب الرئيس المشـارك لقسـم الديـن والسياسـة في الأكاديميـة الأمريكيـة للديـن، وقـد حصلـت علـى زمالـة عميـد كليـة الآداب والعلـوم الإنسـانية، جامعـة فرجينيـا للتكنولوجيـا، ٢٠١٦، ومرشـح الجامعـة لزمالـة كارنيجـي ٢٠١٥، وشـهادة التميـز في التدريـس، كليـة الآداب والعلـوم الإنسـانية، جامعـة فرجينيا للتكنولوجيـا، الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، ومـن انتماءاتها المهنية: جمعية دراسـات الشـرق الأوسـط، والأكاديميـة الأمريكية للديـن[٢]. لها عدد من المؤلفـات والمقالات العلميـة، منهـا[٣]:

١- كتـاب إعـادة صياغة الشـريعة الإسلاميـة: الديـن والدولة القوميـة في صياغة الدستور المصري. إيثاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل، ٢٠٢١ [٤].

٢- كتـاب تحـدي الإسلام السياسـي: غيـر المسـلمين والدولـة المصريـة، طبعة سـتانفورد، كاليفورنيا، مطبعة جامعة ستانفورد، ٢٠١٠. وكان واحدًا من خمسة كتب مؤهلة للتصفيات النهائية لجائزة الأكاديمية الأمريكية للدين لعام ٢٠١٠، ثم حاز جائزة أفضل كتاب في تاريخ الأديان[٥].

(١) ينظر: السيرة الذاتية لراشيل سكوت، منشورة على:
https://drive.google.com/file/d/1Xxwj7s7YHWBlqzEBybsrWFVFrCgjRgQy/view
تاريخ الزيارة: ٢٢/ ١١/ ٢٠٢٣م.
(٢) السابق.
(3) Recasting Islamic Law: Religion and the Nation State in Egyptian Constitution Making. https://www.jstor.org/stable/10.7591/j.ctv310vkcr.
تاريخ الزيارة ٢٣/ ١١/ ٢٠٢٣م.
(٤) السابق.
(٥) السابق.

- **ومن أبحاثها العلمية**[1]:

١- «التعليم والعروبة في دمشق مطلع القرن العشرين»، مجلة الثقافة الإسلامية ٧٢ (٣)، يوليو ١٩٩٨، ١٧- ٦٤.

٢- «الرد الإسلامي الرسمي على حركة الجهاد المصرية»، مجلة الأيديولوجيات السياسية، فبراير ٢٠٠٣، ٣٩- ٦١. أعيد نشره في الإسلام السياسي، المجلد ٢، أد. باري روبين (سلسلة أعمال روتليدج الكبرى: المفاهيم النقدية في الدراسات الإسلامية؛ لندن: روتليدج، ٢٠٠٦)، ٣٩- ٦١.

٣- «المواطنة السياقية في الفكر الإسلامي الحديث»، الإسلام والعلاقات المسيحية الإسلامية ١٨ (١)، يناير ٢٠٠٧، ١- ١٨.

٤- «دور العلماء في النظام الإسلامي»: الفكر المبكر لمحمد الغزالي (١٩١٦- ١٩٩٦)» مجلة المغرب العربي ٣٢ (٢-٣)، ديسمبر ٢٠٠٧، ٧٤ - ١٤٩.

٥- «مقاربة سياقية لحقوق المرأة في القرآن: قراءات ٤: ٣٤»، العالم الإسلامي ٩٩ (١)، يناير ٢٠٠٩، ٦٠- ٨٥.

٦- ماذا سيفعل الإخوان المسلمون بالأزهر؟ السلطة الدينية في مصر، المجلة الدولية لدراسة الإسلام الحديث ٥٢ (٢)، ٢٠١٢، ٦٥- ١٣١.

٧- «إدارة الدين وإعادة التفاوض على العلماني: الإخوان المسلمون وتحديد المجال الديني»، السياسة والدين ٧ (١)، ٢٠١٤، ٥١- ٧٨.

٨- الشريعة الإسلامية، وقانون الدولة الوحدوية، والقانون الطائفي: الطلاق والزواج مرة أخرى بين المسيحيين الأقباط[2]: مجلة المسيحية المعاصرة في السياق ٤ (٤)، ٢٠٢٠، ٢١٥- ٢٣٦.

---

(١) ينظر: السيرة الذاتية لراشيل سكوت، منشورة على:
https://drive.google.com/file/d/1Xxwj7s7YHWBlqzEBybsrWFVFrCgjRgQy/view
تاريخ الزيارة: ٢٣/ ١١/ ٢٠٢٣م.

(2) Scott, R. M. (2020). Islamic Law, Unitary State Law, and Communal Law: Divorce and Remarriage in Egypt's Coptic Community. Exchange, 49(3-4), 215-236. https://doi.org/10.1163/1572543X-12341567

تاريخ الزيارة: ٢٣/ ١١/ ٢٠٢٣م.

كما شاركت راشيل سكوت في إعداد فصول من كتب، مثل[١][٢]:

١- «المواطنة والنظام العام وسيادة الدولة: المادة ٣ من الدستور المصري و«الأديان السماوية». أزمة المواطنة في العالم العربي، تحرير: رويل ميجر، ونيلز بوتنشون. ليدن: بريل، ٢٠١٧، ٣٧٥-٤٠٥.

٢- «العصر الذهبي والنظام السياسي المعاصر: الإخوان المسلمون والإسلام المبكر. دليل روتليدج عن الإسلام المبكر، تحرير: هيبرت بيرج. أبينجدون: روتليدج، ٢٠١٧، ٢٥٨-٢٧٣.

٣- «ترتيب الدين في مصر: تحالفات جديدة بين الدولة المصرية والأزهر والكنيسة القبطية الأرثوذكسية». دليل بالجريف للدين والدولة المجلد الثاني. بالجريف ماكميلان[٣]، ٢٠٢٣، ٦٠٧ - ٦٣٢. (موضوع الدراسة في هذا البحث).

- ومن مشروعاتها البحثية -قيد الدراسة-[٤]:

١- أساسي: الدستور المصري: الدولة الحديثة والعلمانية والشريعة الإسلامية.

Primary: The Egyptian Constitution: The Modern State, Secularism, and Islamic Law.

(١) الموقع الرسمي لقسم الدين والثقافة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة فرجينيا للتكنولوجيا:
https://liberalarts.vt.edu/departments-and-schools/department-of-religion-and-culture/faculty/rachel-scott.html

تاريخ الزيارة: ٢٣/ ١١/ ٢٠٢٣م.

(٢) السيرة الذاتية لراشيل سكوت، منشورة على:
https://drive.google.com/file/d/1Xxwj7s7YHWBlqzEBybsrWFVFrCgjRgQy/view

تاريخ الزيارة: ٢٣/ ١١/ ٢٠٢٣م.

(3) Scott, R.M. (2023). Arranging Religion in Egypt: New Alignments Between the Egyptian State, al-Azhar, and the Coptic Orthodox Church. In: Holzer, S. (eds) The Palgrave Handbook of Religion and State Volume II. Palgrave Macmillan, Cham.

(٤) السيرة الذاتية لراشيل سكوت، منشورة على:
https://drive.google.com/file/d/1Xxwj7s7YHWBlqzEBybsrWFVFrCgjRgQy/view

تاريخ الزيارة: ٢٣/ ١١/ ٢٠٢٣م.

٢- ثانوي: العصر الذهبي والانحطاط: التاريخ والتقاليد والحداثة في الفكر الإسلامي الحديث.

Secondary: The Golden Age and Decline: History, Tradition, and Modernity in Modern Muslim Thought.

كما شاركت في الإشراف على عدد من رسائل الدكتوراه، منها: «المسيحيون في الشرق الأوسط»، Christians in the Middle East، إعداد Gregory Kruczek. «قانون الأحوال الشخصية في إسرائيل» personal status law in Israelمن إعداد Holly Jordan، «العمل الخيري بين المسلمين الأمريكيين» (٢٠١٢- ٢٠١٥) من إعداد Sabith Khan [١].

سافرت راشيل سكوت إلى بعض الدول العربية لجمع المادة العلمية، وعمل دراسات ميدانية، وهذه الدول هي: مصر واليمن وسوريا، وحققت مصر المرتبة الأولى من حيث عدد الزيارات: ست مرات في الفترة من (١٩٩٥- ٢٠١٣)، واليمن مرة في ٢٠٠٨، وسوريا مرة في ١٩٩٧ لدراسة اللغة العربية، كما زارت إسرائيل لدراسة اللغة العبرية في صيف سنة ٢٠٠٠ [٢].

- **وقفة مع منهج راشيل سكوت في الفصل الخامس والعشرين:** (ترتيب الدين في مصر: اصطفافات جديدة بين الدولة المصرية والأزهر والكنيسة القبطية الأرثوذكسية)، من دليل بالجريف للدين والدولة.

إن أول ما يثير التساؤل: لماذا كتبت راشيل سكوت ما كتبته في وصف الدين والدولة في مصر وما تضمنه الفصل من مغالطات ليصدر في ٢٠٢٣م، ومن أين استقت راشيل سكوت معلوماتها في هذا الفصل؟ وهل توجد خطة ممنهجة للإساءة إلى مصر في هذا التوقيت؟ وهل توجد ثمة قرينة بين ما يكتب وبين ما تشهده الساحة الإقليمية من أحداث؟

(١) السيرة الذاتية لراشيل سكوت، منشورة على:
https://drive.google.com/file/d/1Xxwj7s7YHWBlqzEBybsrWFVFrCgjRgQy/view
تاريخ الزيارة: ٢٣/ ١١/ ٢٠٢٣م.
(٢) السابق.

كل هـذه الأسـئلة جالـت في ذهنـي بعـد قراءة مـا كتبته راشـيل سـكوت عن مصر ومؤسساتها الدينية، ولعل هذا ما دفع الباحث للبحث عن الكتابات المتزامنة والمتقاربة مـع هذا الفصل، وقـد اتضح بالدليل أننـا أمام نوع جديد من الإرهـاب وهو الإرهاب الأكاديمي، والذي يمارس بخطط ممنهجة لتعمد الإسـاءة إلى الدولة المصرية، وإلى هـدم مـا تبنيه مصر وما تحققـه من إنجـازات، خصوصًا وأنها كانت ومـا زالت محور الاستقرار في المنطقة، وأنها تجاوزت العديد من المحن، وكتبت شهادة وفاة للإرهاب بعد العملية الشـاملة في سـيناء، والتي بدأت صباح الجمعة الموافق التاسـع من فبراير عام ٢٠١٨، فبدأت قوات إنفاذ القانون «تنفيذ خطة لمواجهة العناصر الإرهابية بشمال ووسـط سـيناء، وبمناطق أخرى في دلتا مصـر والظهير الصحراوي غـرب وادي النيل بهدف إحكام السـيطرة علـى المنافذ الخارجيـة للدولة المصرية وجميـع الاتجاهات الإستراتيجية، وتطهير المناطق التي يوجد بها العناصر الإرهابية»[1].

وتزامنت العملية الشـاملة مع بناء الجمهورية الجديدة، وهذا ما أرَّق مضاجع من لا يريـد اسـتقرارًا لهذا البلد، وبين فينة وأخرى تظهر موجـة زاحفة من الكتابات الأجنبية علـى الفضـاء الإلـكتروني، يتجدد فيهـا الهجوم على مصـر، بعد أن كسـدت تجارتهم وخسرت بضاعتهم مرة تلو الأخرى بسبب ما حققته مصر من إنجازات بسواعدِ أبنائها وقيادتها الرشيدة.

وبعـد بحث معمـق فيما كتبته راشـيل سـكوت في الفصـل موضوع الدراسـة تبين أنها اسـتقت تلـك المعلومات من نماذج الإرهـاب الأكاديمي التي سـاقها الباحث في المبحث السابق، كأدلة ثبوتية على وجود هذا النوع من الإرهاب.

ولا يخفى على لبيب ما قامت به راشيل سكوت في دس السم في العسل، وإن شئت قل في دس العسـل في السـم لغلبة المغالطات والسـموم في الفصل موضوع الدراسـة، وخلطهـا ببعـض كلمات الإطراء على الأزهر الشـريف، وأمثال هـذه الحيل لا تنطلي على المتمرسين في الدراسات الاستشراقية.

(١) العملية الشاملة للقوات المسلحة سيناء (٢٠١٨)، منشورة على موقع الهيئة العامة للاستعلامات:
https://www.sis.gov.eg/Story/233305
تاريخ الزيارة: ٢٣/ ١١/ ٢٠٢٣م.

ومثـال ذلـك ما ذكرته عن الديـن في مصر، وأنه عند التفكيـر في دور الدين في مصر، غالبًـا ما يُفترض أن هذا يعني دور الإسلام. وأن الدين في مصر يعمل بأشـكال مختلفة وعلى مستويات مختلفة.

أولًا: هناك الشريعة الإسلامية التي تعتبر -وفقًا للدستور- المصدر الرئيس للتشريع في مصر.

ثانيًا: هناك هوية إسلامية على نطاق أوسع، بمعنى أن الإسلام هو دين الدولة ويُنظر إلى مصر كمجتمع إسلامي.

وأخيرًا، هناك شـعور بأن مصر دولة تحترم الدين وتدعم على نطاق واسع اليهودية والمسيحية والإسلام.

ومن قبيل هذا تقديمها التاريخي عن الأزهر وأنه تأسس عام ٩٧٢، ويتكون من عدد مـن الهيئات. ويمثل الأزهـر المركز الأول للعلوم الإسلامية السـنية في العالم، وتعتبر جامعته من أبرز المؤسسات التعليمية الإسلامية[١].

وأن الأزهر لديه إحساس قوي بأهمية دوره الداعم للدولة والأمة، وأن علماءه على مدار التاريخ الإسلامي كانوا يميلون -مع اسـتثناءات مهمة- إلى أن يكونوا محافظين سياسيًّا وأكدوا أن دعم الوضع السياسي الراهن أفضل من الحرب الأهلية[٢].

وفي مقام الحديث عن هوية الأزهر تذكر راشيل سكوت أنه من الأمور الأساسية في هويـة الأزهر هـي المذاهب الفقهية الأربعة، والاختلافـات في الرأي بينها. وعلى نحو مماثـل في العصـر الحديث، فإن هيئة كبـار علماء الأزهر ومجمـع البحوث الإسلامية بالأزهـر قـادران علـى إصدار الفتـاوى، وإصدار الفتاوى أمـر أسـاس في كيفيـة رؤية المؤسسـة لنفسـها. وكثيرًا ما يتم تأكيـد أن الفتاوى غير إلزامية، وأن المحاكم ليسـت ملزمة باتباعها[٣].

(1) Scott, R.M. (2023). Arranging Religion in Egypt: New Alignments Between the Egyptian State, al-Azhar, and the Coptic Orthodox Church. In: Holzer, S. (eds) The Palgrave Handbook of Religion and State Volume II. Palgrave Macmillan, Cham. pp615.
(2) Ibid.
(3) Ibid.

وقولها: «إن أي مناقشة للأزهر في ضوء دوره في إنتاج الخطاب الإسلامي المرجعي يجب أن تأخذ في الاعتبار التأثير الذي خلفته إزالة الإخوان المسلمين من المجال العام. لقد أدت إزالة جماعة الإخوان المسلمين إلى الحد بشكل كبير من تأثير الأصوات الفكرية الإسلامية. إن إزالة مثل هذه الأصوات قد فتح المجال أمام الأزهر لتأكيد نفسه. كان أحمد الطيب يكره جماعة الإخوان المسلمين منذ فترة طويلة، ويشعر أن الجماعة ترغب في تقويض موقف الأزهر»[1].

كما وقعت الكاتبة في خطأ عندما أرادت أن توثق مقولة نسبتها إلى فضيلة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور/ أحمد الطيب.. شيخ الأزهر، في قولها: «إلا أن شيخ الأزهر أحمد الطيب أصرَّ ذات مرة على أن البرلمان المصري يتبع دائمًا رأي الأزهر». ثم وثقت هذا الكلام من خلال مقابلة أجرتها مع فضيلة شيخ الأزهر سنة ٢٠٠٨ لكن شيخ الأزهر لم يتوَلَّ مشيخة الأزهر إلا في ١٩ مارس ٢٠١٠، وأنه في التاريخ المذكور كان رئيسًا لجامعة الأزهر وليس شيخًا للأزهر!

كما يتضح من خلال مؤلفات راشيل سكوت ومسارها البحثي أن جل اهتمامها بدراسات السياسة والدين في مصر، والجماعات الإسلامية وجماعة الإخوان المسلمين على وجه الخصوص، وأن محور دراساتها كانت للهجوم على ما هو إسلامي، خصوصًا ما يتعلق بالمادة الثانية من الدستور، وتشكيل هوية مصر الدينية، وسيتضح خلال المبحث التالي أنها تستهل وصف علاقة الدين بالدولة في مصر برثاء الجماعة، والهجوم على الدولة المصرية ومؤسساتها الدينية الأزهر الشريف والكنيسة الأرثوذكسية؛ لتخاطب فئة بل دولًا ما زالت تندب زمن الجماعة البائد، فسرعان ما تتلون تلك الكاتبة كالحرباءة لتستهدف الدولة المصرية ومؤسساتها من الأساس، وأن تكسبها البحثي والأكاديمي يكمن في مهاجمة الدولة المصرية من خلال المشروعات البحثية الموجهة لاستهداف أمنها واستقرارها، من خلال عمليات الإرهاب الأكاديمي الممنهجة.

(1) Ibid.

المبحث الثالث:

مغالطات راشيل سكوت في تحليل العلاقة بين الدولة المصرية والمؤسسات الدينية: الأزهر الشريف والكنيسة الأرثوذكسية، والرد عليها

من المغالطات التي ارتكبتها الكاتبة راشيل سكوت في الفصل الخامس والعشرين المعنون بـ: «ترتيب الدين في مصر: اصطفافات جديدة بين الدولة المصرية والأزهر والكنيسة القبطية الأرثوذكسية»:

أولًا: أنها نسبت إلى الجيش المصري أنه قام بعمل انقلاب عسكري ضد الرئيس محمد مرسي، تقول راشيل سكوت: «في عام ٢٠١٣، بعد ما يزيد قليلًا عن عامين من الثورة المصرية التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك، وقع انقلاب عسكري، وفي ٣ يوليو/ تموز، أطاح الجيش المصري بالرئيس محمد مرسي والبرلمان ذي الأغلبية الإخوانية، وأعلن عبد الفتاح السيسي أن الرئيس مرسي فشل في تحقيق رغبات الشعب المصري، وأنه سيتم إجراء انتخابات رئاسية ومجلس شورى جديد»[1].

والرد: أن ما حدث في مصر في ٣ يوليو ٢٠١٣ لم يكن انقلابًا عسكريًّا كما تدعي راشيل سكوت، وإنما كان استجابةً لمطالب الشعب المصري الذي خرج في ثورة حاشدة في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ لرفض حكم الرئيس السابق؛ لعدم تحقيق حكومته مطالب الشعب المصري، وأن إعلان السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي في البيان كان تغليبًا لمصلحة الوطن، وإنقاذًا للبلد من الوقوع في فتنة بين الرافضين والمؤيدين لحكم مكتب الإرشاد وتدخله في شؤون البلاد وفي قضايا تمس الأمن القومي المصري،

(1) Scott, R.M. (2023). Arranging Religion in Egypt: New Alignments Between the Egyptian State, al-Azhar, and the Coptic Orthodox Church. In: Holzer, S. (eds) The Palgrave Handbook of Religion and State Volume II. Palgrave Macmillan, Cham. pp607.

فكانـت الاسـتجابة تلبيـة لمطلـب المصريين الذين خرجـوا في ثورة حاشـدة لإعلان رغبتهم في رفض حكم جماعة الإخوان المسلمين.

ثانيًا: ذكرت الكاتبة أن الرئيس عبد الفتاح السيسي عندما أصدر إعلانه - تقصد بيان ٣ يونيو ٢٠١٣م - اسـتعان بشـيخ الأزهر والبابا تواضروس الثاني ليكونا بجانبه، وأن كل طرف من الجيش والأزهر والكنيسـة أعطى شيئًا وحصل في مقابله على شيء؛ مما يبطِّن اتهامًا بين الرئيس السيسي وشيخ الأزهر وبابا الكنيسة في تقسيم مقدرات الوطن.

تقول الكاتبة: «وعندما أصدر السيسـي إعلانه، كان إلى جانبه كل من شـيخ الأزهر أحمـد الطيـب، وبابا الأقبـاط الأرثوذكس تواضـروس الثاني، لقد كانـت لحظة تبادل بصرية قوية بين الجيش الذي استعاد السيطرة على الدولة، وشيخ الأزهر وبابا الأقباط الأرثوذكس، كل الأطراف أعطت شيئًا وحصلت على شيء في المقابل»[1].

والجواب: أن ما ذكرته راشـيل سـكوت خطأ جسـيم في حق قائد الدولة المصرية، وفي حق فضيلة شـيخ الأزهر، وبابا الكنيسة الأرثوذكسية؛ فالكاتبة تظهر المشهد وكأنه تقسـيم لمصـر، في وقـت عصيب كانت تمـوج فيه مصر بالفتـن، فتـأتي الكاتبة لتقذف القيادة السياسـية والقيادة الدينية بأفظع الاتهامـات؛ مما يدل على جهلٍ مركب وافتقارٍ للإنصاف، وتعمُّد تشويه قيادة الدولة، والرموز الدينية، والتشكيك في نزاهتهم وأمانتهم.

ثالثًـا: ذكـرت الكاتبة أن النظام حصل على الشـرعية الدينية من الأزهر والكنيسـة، وأن شيخ الأزهر استعاد دوره الذي كان مهددًا في عهد الإخوان، وأن البابا تواضروس حصل على ضمانات لدعم حقوق الأقباط.

تقـول الكاتبـة: «وقد حصل النظـام الجديد على الشـرعية الدينية من المؤسسـتين اللتيـن تمثلان الإسلام والمسـيحية علـى التوالي، وفي المقابل اسـتعاد شـيخ الأزهر -الـذي كان مهـددًا منذ فترة طويلة بسـبب اسـتحضار الإخوان المسـلمين للإسلام- دوره باعتباره المؤسسـة التي ستكون الممثل الرسمي للشريعة الإسلامية، وحصل بابا الأقباط الأرثوذكس على ضمانات أكبر بأن النظام الجديد سـيكون أكثر دعمًا لحقوق

(1) Ibid. pp607, 608.

المواطنين الأقباط، بما أن الكنيسة القبطية الأرثوذكسية كانت تخشى منذ فترة طويلة دعوة الإخوان المسلمين لتطبيق الشريعة»[1].

الجواب: هذا مزيد من الافتراء على القيادة السياسية والدينية في مصر، وتعمد لتشويه صورة مصر بعد عشر سنوات على ثورة ٣٠ يونيو، بما يشير إلى أهداف ومرام تبتغيها الكاتبة لتشويه القيادة المصرية، والتي رفضت عرض حكومتها الأمريكية أمام العالم أجمع بشأن قبول تهجير الفلسطينيين إلى سيناء مقابل بعض الامتيازات الاقتصادية، وإسقاط للديون الخارجية، وقد رفضت القيادة المصرية هذا العرض في جلاء، فهذا ديدن أبناء مصر المخلصين وقادتها العظام في عدم الرضوخ للمساومات، فالقيادة المصرية لا تقبل الإملاءات ولا ترضى بالتنازلات.

رابعًا: ذكرت الكاتبة أن بوادر هذا التبادل ظهرت في تعديلات الدستور في ٢٠١٤م.

حيث تقول: «وقد انعكست لحظة التبادل هذه في بداية الدستور الجديد الذي صدر بعد انقلاب عام ٢٠١٣؛ حيث نص على أن جيش الشعب دافع عن رغبات الشعب بمباركة الأزهر الشريف والشعب»[2].

والجواب: بالبحث في الدستور المصري ٢٠١٤ تبين أنه ورد في ديباجة الدستور (هذا دستورنا): «وثورة ٢٥ يناير- ٣٠ يونيو، فريدة بين الثورات الكبرى في تاريخ الإنسانية، بكثافة المشاركة الشعبية التي قدرت بعشرات الملايين، وبدور بارز لشباب متطلع لمستقبل مشرق، وبتجاوز الجماهير للطبقات والأيديولوجيات نحو آفاق وطنية وإنسانية أكثر رحابة، وبحماية جيش الشعب للإرادة الشعبية، وبمباركة الأزهر الشريف والكنيسة الوطنية لها، وهي أيضًا فريدة بسلميتها وبطموحها أن تحقق الحرية والعدالة الاجتماعية معًا»[3].

فلم تكن راشيل سكوت أمينةً في نقلها؛ فقد حذفت لفظ (الكنيسة المصرية)، واستبدلت به لفظ (الشعب)، ومما يضاف إلى قائمة أكاذيبها وافتراءاتها، أنها فسرت

(1) Ibid. pp607, 608.

(2) Ibid. pp608

(٣) ديباجة الدستور المصري ٢٠١٤ المعدل في ٢٠١٩، هذا دستورنا، صـ٥، طبعة الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٢٠م.

المباركة هنا بصفقة متبادلة كما بينتها الكاتبة سلفًا، ولم تَعِ أن هذه المباركة ترمز إلى جموع الشعب المصري مسلميه ومسيحييه.

خامسًا: تساءلت الكاتبة قائلة: إذن، ماذا يعني أن يبارك الأزهر والكنيسة القبطية الأرثوذكسية استيلاء الجيش المصري على الدولة المصرية؟ لماذا كانت هناك حاجة لمثل هذه البركة؟ ماذا يخبرنا ذلك عن الدين وعلاقته بالدولة في مصر؟... إن النظر إلى كيفية استحضار الدين والتفاوض بشأنه بين الدولة والأزهر وبين الدولة والكنيسة القبطية الأرثوذكسية يوضح إمكانيات وحدود سيطرة الدولة على الدين، كما يوضح قدرات وحدود هاتين المنظمتين الدينيتين[1].

والجواب: هذا السؤال يكفي لإظهار سوء استهلال الكاتبة لتحليل علاقة الدين بالدولة في مصر، فضلًا عن أنه يكشف الوجه القبيح للبراجماتية النفعية التي لا تهتم إلا بمنفعة مادية ولو على حساب الدين والوطن.

إن حضور الأزهر والكنيسة الأرثوذكسية وتصدرهما المشهد أثناء إلقاء البيان في ٣ يوليو ٢٠١٢ يبيِّن مدى أصالة وخوف القيادات الدينية الرسمية على ما يحاك لمصر من مؤامرات، ومن ثم سارعا إلى الوقوف بجانبها، وتلبية لمطالب الشعب المصري، فضلًا عن أنه يعكس أصالة القيادة الدينية في الشدائد وفي اللحظات الفارقة من تاريخ الوطن.

ومما يثير التندر قولها: «استيلاء الجيش المصري على الدولة المصرية»! وهذا يضاف إلى قائمة جهلها بجيش مصر العظيم، وإن وصف الجيش بالمصري لهو أبلغ رد، فهو مصري في تكوينه، متفرد في قراراته، من الشعب وقد انحاز لمطالب الشعب، وعقيدته العسكرية شاهدة على ذلك.

سادسًا: تحدثت الكاتبة عن دور الدين في مصر.

(1) Scott, R.M. (2023). Arranging Religion in Egypt: New Alignments Between the Egyptian State, al-Azhar, and the Coptic Orthodox Church. In: Holzer, S. (eds) The Palgrave Handbook of Religion and State Volume II. Palgrave Macmillan, Cham. pp608.

فذكـرت أنـه عند التفكيـر في دور الدين في مصر، غالبًا ما يُـفترض أن هذا يعني دور الإسلام، ومع ذلك فإن الدين في مصر يعمل بأشكال مختلفة وعلى مستويات مختلفة:

أولًا: هناك الشـريعة الإسلامية التي تعتبر وفقًا للدسـتور المصدر الرئيس للتشـريع في مصر.

ثانيًـا: هنـاك هوية إسلامية علـى نطاق أوسـع؛ بمعنى أن الإسلام هـو دين الدولة، ويُنظر إلى مصر كمجتمع إسلامي.

وأخيرًا: هناك شعور بأن مصر دولة تحترم الدين، وتدعم على نطاق واسع اليهودية والمسيحية والإسلام[1].

الجواب: هنا تبدأ الكاتبة في بث سمومها فيما يتعلق بالمادة الثانية من الدستور التي تنـص على أنَّ: «الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسـمية، ومبادئ الشـريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع»[2]. وسيتضح هذا فيما بعد.

سابعًا: وصفت الكاتبة علاقة الدولة بالأزهر والكنيسة بالعلاقة الغامضة، وارتبكت -الكاتبة- في تفسير معنى الدولة.

فتقرر أنه في الحالة الراهنة لا يمكن القول بأن الأزهر والكنيسة القبطية الأرثوذكسية موجـودان خـارج الدولـة، كمـا أنهما في الواقع ليسـا جـزءًا منه بالكامـل، إن غموض علاقتهما المترابطة والمتباينة مع الدولة هو المفتاح لفهم كيفية عمل الدين في مصر[3].

والجواب: أن الأزهر الشريف والكنيسة الأرثوذكسية والجيش المصري مؤسسات مصرية خالصة، في هويتها وانتماءاتها ووطنيتها وإخلاصها، وأنها رمز للشعب المصري الذي هو كيان الدولة، والقول بأن الأزهر والكنيسة ليسا جزءًا من الدولة بالكامل طمس لهويـة المؤسسـات الدينية، ولا يقبـل وصفها بأن علاقـة الدولة بالمؤسسـات الدينية

(1) Scott, R.M. (2023). Arranging Religion in Egypt: New Alignments Between the Egyptian State, al-Azhar, and the Coptic Orthodox Church. In: Holzer, S. (eds) The Palgrave Handbook of Religion and State Volume II. Palgrave Macmillan, Cham. pp609.

(٢) المادة الثانية من الدستور المصري.

(3) Ibid. pp608.

علاقـة غامضـة أو أنها علاقة نفعيـة أو متباينة مـع الدولة، فهما من مؤسسـات الدولة، وأهم شرايين القوة الناعمة المصرية.

ثامنًا: ذكرت الكاتبة أن تاريخ الأزهر والكنيسة يسبق تطور الدولة المصرية.

وأنه يتمتع كلٌّ من الأزهر والكنيسـة القبطية الأرثوذكسـية بتاريخ مؤسسـي يسـبق تطـور الدولـة المصريـة الحديثـة. لقـد أثرت الحيـاة المؤسسـية التي عاشـها الأزهر والكنيسـة القبطية الأرثوذكسـية قبل قيام الدولة المصرية الحديثة على التصور السائد لدى العاملين في كلا المنظمتين بأن الأزهر يجب أن يكون مستقلًّا عن الدولة، وبطبيعة الحال تأثرت كلتا المؤسستين بالدولة، وتخضعان للوائحها بطرق مختلفة[1].

والجواب: هذا الزعم ينمُّ عن جهل الكاتبة بتاريخ الأزهر والكنيسة، وأن كلًّا منهما شـارك في بنـاء مصر الحديثـة، وأن جل طلاب البعثـات التي أرسـلها محمد علي إلى الخـارج كانت من أبناء الأزهر، وكان لشـركاء الوطن نصيب من الإرسـاليات، وعلى سواعد المصريين كان تأسيس الدولة الحديثة، وأن استقلال الأزهر كما ورد في المادة السابعة من الدستور المصري، والتي تنص على: «الأزهر الشريف هيئة إسلامية علمية مسـتقلة، يختص دون غيره بالقيام على كافة شـؤونه، وهو المرجع الأساسي في العلوم الدينية والشـؤون الإسلامية، ويتولى مسؤولية الدعوة ونشر علوم الدين واللغة العربية في مصـر والعالـم. وتلتزم الدولة بتوفيـر الاعتمادات المالية الكافيـة لتحقيق أغراضه. وشـيخ الأزهر مسـتقل غير قابل للعزل، وينظم القانون طريقة اختيـاره من بين أعضاء هيئة كبار العلماء».

وهذا لا يعني مطلقًا خروج المؤسسـة عن عباءة الدولة، ولكنه يعني الحيادية التامة ليقـوم بمهامه التي كفلها الدسـتور، ولا يعني اسـتقلال الأزهر أن يغـرد منفردًا خارج سلطات الدولة الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية.

(1) Scott, R.M. (2023). Arranging Religion in Egypt: New Alignments Between the Egyptian State, al-Azhar, and the Coptic Orthodox Church. In: Holzer, S. (eds) The Palgrave Handbook of Religion and State Volume II. Palgrave Macmillan, Cham. pp610.

تاسعًا: ذكرت الكاتبة أن الأزهر والكنيسة كانا في حالة مقاومة للدولة المصرية، وأنهما قاوما الدولة بطرقٍ مختلفةٍ. وأن الأزهر -على وجه الخصوص- يحتل موقعًا أكثر غموضًا مما يسمح به استيعاب الدولة له، وقد كان الأمر كذلك بشكل خاص منذ الثورة، لكنه ظل مرتبطًا بالدولة منذ فترة طويلة، وظل منفصلًا عنها؛ على الرغم من تباين مدى هذا الانفصال. وفي الواقع، فإنَّ دور الأزهر والكنيسة القبطية الأرثوذكسية باعتبارهما مرتبطين بالدولة -ولكنهما مستقلان عنها تاريخيًّا- هو الذي يوفر نظرةً ثاقبةً لمحاولات الدولة لتوجيه الدين وحدود قدرتها على توجيه الدين.

إن فهم الأزهر والكنيسة القبطية الأرثوذكسية كمنظمتين مرتبطتين بالدولة أو معتمدتين على الدولة يمكن أن يساعد في التركيز على لحظات الخلاف والتسوية التي تحدث بين هذه المنظمات والدولة المصرية[1].

والجواب: لم تبين الكاتبة ولو مثالًا واحدًا لطرق مقاومة الأزهر والكنيسة للدولة حتى تثبت بينة على الادعاء، لكنه ادعاء باطل، ثم تردد مرة ثانية غموض علاقة الأزهر بالدولة، وكيف يجمع الأزهر بين الارتباط والانفصال في وقت واحد، فإما أن يكون مرتبطًا أو منفصلًا هكذا القسمة المنطقية، وإن ادعاءها بأن معنى الاستقلال: هو استقلال تاريخي، خطأ في فهم المصطلح، ولكن الصواب هو الأسبقية الزمنية بالوجود، فالكنيسة أولًا ثم الأزهر، ثم تكونت الدولة بمسماها الحديث وصورتها في عهد محمد علي، ثم تدعي الكاتبة أن ارتباط المؤسسات الدينية بالدولة هو الذي يوفر نظرة ثاقبة لمحاولات الدولة لتوجيه الدين، فمثل هذا لا يعد نظرة ثاقبة، ولكنه رمد أصاب العين وجهل بعلاقة الدولة بمؤسساتها، وإن زعْمَها توجيهَ الدولةِ للدين فريةٌ عظيمة لتوهم الكاتبةُ القُرَّاء بأن الدولة هي التي تقرر أحكام الدين بعيدًا عن مساقها وأصولها الشرعية.

(1) Scott, R.M. (2023). Arranging Religion in Egypt: New Alignments Between the Egyptian State, al-Azhar, and the Coptic Orthodox Church. In: Holzer, S. (eds) The Palgrave Handbook of Religion and State Volume II. Palgrave Macmillan, Cham. pp610.

عاشـرًا: تضمن الفصل مغالطة، وهي أن الأزهـر كان في حالة توتر مع الدولة، وأنها -الدولة- عمدت إلى الحد من سـلطته (تقصد ما بعد ٢٠١٣)، بينما حصلت الكنيسة على دعم الدولة.

تقول راشيل سكوت: «اتسمت فترة ما بعد الثورة بزيادة التوتر بين الأزهر والدولة، حيـث يتنافس كل منهما ضد الآخر للسـيطرة على الخطاب حول ما يشـكل الإسلام. ومن الأمور الأساسـية في هذا الصراع بين الأزهر والدولة الدعم المتزايد الذي أظهرته الدولة للمسيحية والكنيسـة القبطية الأرثوذكسية التي تمكنت من تعزيز سيطرتها. وفي الواقـع فإن العلاقـة الجيدة الحاليـة التي تربط الدولة بالكنيسـة القبطية الأرثوذكسـية قـد منحتها نفـوذًا متزايدًا على الأزهر؛ لذلك ليسـت علاقات الدولـة مع الأزهر ومع الكنيسـة القبطية الأرثوذكسية عرضة للتغيير فحسب، بل إن طبيعة إحدى العلاقة تؤثر على الأخرى»[1].

الجواب: هذا الكلام يتضمن إسـاءة للدولة المصرية ومؤسسـاتها، ويكدر السـلم، ويثيـر الضغينة بين أبناء الوطن الواحد، وإن الزعم بوجود منافسـة بين الدولة والأزهر للسـيطرة علـى الخطاب حول ما يشـكل الإسلام لهـو عين الكذب والجهل بدسـتور الدولـة الذي حدد اختصاصات الأزهر التي لم ينازعه فيها أحد، وهذا نابعٌ من تناسـق سـلطات الدولة وتكاملها، وإن زعـم الكاتبة بأن الدولة منحت الكنيسـة نفوذًا متزايدًا على الأزهر، ومن ثم اسـتنتجت منه الكاتبة أن علاقات الدولة مع الأزهر ومع الكنيسة القبطيـة الأرثوذكسـية عرضـة للتغيير فحسـب، بـل إن طبيعـة إحدى العلاقـات تؤثر على الأخرى -لهو جهل بعلاقة الأزهر بالكنيسـة الأرثوذكسـية، والتـي يحفظها الود ومحبة الوطن.

حادي عشـر: ذكرت الكاتبة أن دسـتور ٢٠١٢ و ٢٠١٤ منحا الأزهر سلطة ودَورًا أكبر يتسـم بالغمـوض في تفسـير الشـريعة، ثم قررت أنـه لحل هذا الغمـوض، أكدت

(1) Scott, R.M. (2023). Arranging Religion in Egypt: New Alignments Between the Egyptian State, al-Azhar, and the Coptic Orthodox Church. In: Holzer, S. (eds) The Palgrave Handbook of Religion and State Volume II. Palgrave Macmillan, Cham. pp611.

ديباجة دستور ٢٠١٤ على أنَّ أحكام المحكمة الدستورية العليا هي مصدر تفسير مبادئ الشريعة وليس الأزهر. لكن المادة ٧ من دستور ٢٠١٤ أعطت الأزهر أيضًا شيئين مهمين: المطالبة بكونه المرجع الرئيسي للعلوم الدينية، وتأكيد استقلاليته وتصرفه في شؤونه الخاصة[١].

والجواب: هنا تشير الكاتبة إلى توهم وجود تعارض في تعيين الجهة المختصة بتفسير الشريعة الإسلامية، فبالرجوع إلى ما ورد في ديباجة الدستور: «نكتب دستورًا يؤكد أن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، وأن المرجع في تفسيرها هو ما تضمنه مجموع أحكام المحكمة الدستورية العليا في ذلك الشأن»[٢]. وبين ما نصت عليه المادة السابعة من الدستور سالفة الذكر، والحقيقة أنه لا تعارض بين اختصاص الأزهر واختصاص المحكمة الدستورية العليا؛ فالمحكة الدستورية يجري اختصاصها إذا كان ثمة تعارض بين القوانين التشريعية وبين مبادئ الشريعة الإسلامية[٣]، فتغلب مبادئ الشريعة الثابتة على النص التشريعي أو الحكم القضائي، ويكون اختصاصها قضائيًّا، أما الأزهر فهو المرجع الأساس في العلوم الدينية والشؤون الإسلامية كما نصت على ذلك المادة السابعة من الدستور.

ثاني عشر: وصفت الكاتبة علاقة الأزهر بالدولة بالتوتر، وكررت مغالطة الإشارة إلى الموافقة على الانقلاب في ٢٠١٣، وأنه تضرر بسبب دعمه للانقلاب.

تقول راشيل سكوت: «أدت الفترة الثورية ٢٠١١- ٢٠١٣ إلى زيادة قوة الأزهر واستقلاله. وقد أوضحت موافقة الأزهر على الانقلاب العسكري عام ٢٠١٣ أهمية دوره الداعم للدولة، وحاجته إلى تزويد الدولة بالشرعية الدينية، ومع ذلك ففي الآونة الأخيرة أصبحت علاقته مع النظام متوترة؛ حيث حاول الأخير اغتصاب قدرة المنظمة على الدفاع بشكل رسمي عن الشريعة الإسلامية في الوقت نفسه، ونظرًا لمستوى الاستقلال الذي حصل عليه الأزهر في عام ٢٠١٢، فقد تمكن الأزهر من

(1) Ibid. pp614.

(٢) ديباجة الدستور المصري ٢٠١٤ المعدل في ٢٠١٩، صـ٧.

(٣) ينظر في هذا المعنى حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ٨ لسنة ١٧ قضائية.

مقاومة مثل هذه المحاولات لإزاحته، على الرغم من تضرر شرعيته بسبب دعمه لانقلاب ٢٠١٣»[1].

الجواب: أن الكاتبة تستهدف الإساءة إلى الدولة المصرية ومؤسسة الأزهر، وهذا ترديدٌ لما سبق من تُرَّهات عن صفقة مبطنة لامتيازات تحصلت عليها مؤسسة الأزهر والكنيسة مقابل تأييدهما بيان ٣ يوليو لتزويد الدولة بالشرعية الدينية، كما تضمن أيضًا مغالطة مفادها أن العلاقة بين الدولة والأزهر في حالة توتر، وأن الدولة سعت لاغتصاب قدرة الأزهر على الدفاع بشكل رسميٍّ عن الشريعة الإسلامية، وأن الأزهر ما زال في حالة مقاومة ضد محاولات الدولة لإزاحته وسحب اختصاصاته، لكن الحقيقة عكس ما ذكرته الكاتبة، فالدولة لم تنتزع سلطة الأزهر، وعلى عكس ما ذكرته الكاتبة راشيل سكوت فإن الأزهر كان وما زال يحظى بتأييد سياسي وشعبي من جموع الشعب المصري على الصعيد المحلي، ومن جمهور المسلمين على المستوى الإقليمي والدولي.

فلم تتأثر ولم تتضرر شرعية الأزهر كما زعمت الكاتبة، ولم تنازعه الدولة اختصاصاته التي حددها الدستور ورسمها القانون، وأن ما قام به الأزهر في ٢٠١٣ من تأييد للثورة هو واجب وطني كما سبق بيانه.

ثالث عشر: نالت الكاتبة من وصف شيوخ الأزهر في عهد الرئيس مبارك، وتطاولت في وصفهم بأنهم شيوخ السلطان، وأنَّ الانتقادات الموجهة إلى الأزهر في كثيرٍ من الأحيان ركزت على مدى تأثير الدعم المالي الذي تقدمه الدولة له على قدرته على شرح الشريعة الإسلامية بطريقة غير متحيزة، وهذا هو السبب جزئيًّا وراء تمكن جماعة الإخوان المسلمين من حشد كل هذا الدعم في النصف الثاني من القرن العشرين، وفي العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين. وفي عهد

(1) Scott, R.M. (2023). Arranging Religion in Egypt: New Alignments Between the Egyptian State, al-Azhar, and the Coptic Orthodox Church. In: Holzer, S. (eds) The Palgrave Handbook of Religion and State Volume II. Palgrave Macmillan, Cham. pp622.

الرئيس مبارك (١٩٨١- ٢٠١١) تراجعت سمعة الأزهر، حيث أطلق الإسلاميون على علماء الأزهر لقب «شيوخ السلطان»[١][٢].

الجواب: هذا إيغالٌ في الطعن في نزاهة علماء الأزهر وشيوخه الأجلاء، ونيل من شرف وكرامة العلماء أنهم كانوا في السابق أداة في يد السلطة لتفسير الأحكام الشرعية وفق مرادهم، وليس وفق الشرع الحنيف، ومنهجه القويم.

ثم تظهر الكاتبة أن ثمة تنازعًا بين الأزهر وبين جماعة الإخوان من قدرة الأخيرة على حشد الناس والتأثير فيهم بسبب تراجع ثقة الناس في علماء الأزهر وتراجع شعبيتهم، وأن الجماعة أطلقت على علماء الأزهر شيوخ السلطان! وهذه إهانة للسادة العلماء، فإنهم لم يحيدوا عن المناهج الأصيلة المنضبطة في تفسير الدين وإصدار الفتاوى، والتي لم تصدر إلا بناء على اجتهاد ومراجعة اللجان المتخصصة، دون خروجٍ عما استقر عليه جمهور العلماء ومنهج أهل السنة.

إن الكاتبة وهي تعقد مقارنة بين منسوبي الجماعات الإسلامية وبين شيوخ الأزهر وقعت في هوة سحيقة، فالبون شاسع بين من تربى وتشبع بالفكر الوسطي المعتدل، وبين من تربى على عصبية مقيتة، وأغراض جعلته يتخذ من الدين ستارًا لتحقيقِ مآربَ دنيوية.

وإن اتهام الكاتبة شيوخ الأزهر بتراجع سمعتهم في عهد الرئيس الراحل مبارك ، واتهامهم بأنهم أطلق عليهم شيوخ السلطان -محض افتراء، ولعل الكاتبة لم تَدْرِ بأن شيخ الأزهر الراحل الشيخ جاد الحق علي جاد الحق رفض رفضًا قاطعًا توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية سنة ١٩٩٤، وأعلن للعالم أجمع أن هذه التوصيات لا يقرها الإسلام؛ لأنها تحرض على المساكنة وممارسة الجنس خارج الزواج الشرعي،

(1) Malika Zeghal. (1999). Religion and Politics in Egypt: The Ulema of Al-Azhar, Radical Islam, and the State (1952-1994). International Journal of Middle East Studies , Volume 31 , Issue 3 , August 1999 , pp. 371 - 399

(2) Scott, R.M. (2023). Arranging Religion in Egypt: New Alignments Between the Egyptian State, al-Azhar, and the Coptic Orthodox Church. In: Holzer, S. (eds) The Palgrave Handbook of Religion and State Volume II. Palgrave Macmillan, Cham. pp616.

والحـض على المثلية، وكلها أمورٌ محرمةٌ شـرعًا، وغيرها كثير من المواقف الخالدة، لكـن الباحث ذكر هذا على سـبيل المثال؛ ليدحـض به الدعوى الباطلـة، ويتحدى به الكاتبة أن تتحدث علنًا أمام جنسـها من الأمريكيين عن تحريم هذه الأمور التي صرح الأزهر برفضها علنًا؛ خشـية لله وحده، وهي أيضًا محرمة في المسيحية كما هي محرمة في الإسلام.

رابع عشر: ذكرت الكاتبة أن شيخ الأزهر قبل بالمساومة في دعم الفريق عبد الفتاح السيسـي ليسـتعيد شيخ الأزهر مكانته لتأكيد نفسـه بعدما خفتت الأصوات الفكرية في عهد الإخوان، إلا أن ذلك التأييد أضر بسلطة شيخ الأزهر الأخلاقية.

تقول راشـيل سكوت: «أدت إزالة جماعة الإخوان المسلمين إلى الحدِّ بشكلٍ كبيرٍ مـن تأثيـر الأصوات الفكرية الإسلاميـة. إن إزالة مثل هذه الأصـوات قد فتح المجال أمام الأزهر لتأكيد نفسـه. كان أحمد الطيب يكره جماعة الإخوان المسـلمين منذ فترة طويلـة، ويشـعر أن الجماعة ترغـب في تقويض موقـف الأزهر. ومع ذلـك، فإن إزالة الإخوان المسـلمين جاءت بتكلفة، وكما تشير (مسـعودة بانو[1])، فإن تحالف الأزهر مع حكومة الفريق عبد الفتاح السيسي قد أضر بشكل خطير بسلطته الأخلاقية»[2].

الجواب: هنا تدَّعي الكاتبة أن الأزهر لم يرتقِ إلى مرتبته اللائقة إلا بعد إزالة جماعة الإخوان المسـلمين، وأن صوت الأزهر لم يسمع إلا بعد أن خفتت الأصوات الفكرية الإسلامية بعد إزالة حكم جماعة الإخوان.

نعـم: لقـد أصابت الكاتبـة في أنَّ الجماعة كانت ترغب في تقويـض موقف الأزهر، والسـيطرة على مفاصل الأزهر، والضغط لتعيين قيـادات الجماعة في المناصب العليا

(1) Masooda Bano. (2018). At the tipping point? Al-Azhar›s growing crisis of moral authority. International Journal of Middle East Studies , Volume 50 , Issue 4 , November 2018 , pp. 715 - 734

(2) Scott, R.M. (2023). Arranging Religion in Egypt: New Alignments Between the Egyptian State, al-Azhar, and the Coptic Orthodox Church. In: Holzer, S. (eds) The Palgrave Handbook of Religion and State Volume II. Palgrave Macmillan, Cham. pp617.

في مؤسسة الأزهر، والإفتاء، مثل تزامن سعيهم لأخونة مؤسسات الدولة، كما تبين بعد ثورة التصحيح في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وقد وقف الأزهر أمام حملة أخونة المؤسسة، وفرض بعض الشخصيات لتتولَّى مناصبَ قيادية في هيئات الأزهر، ومن ثم أعلن الأزهر في جلاء رفضه القاطع لمثل هذه الحملة المغرضة، وهذا أبلغُ ردٍّ على زعم الكاتبة أن صوت الأزهر كان خافتًا في فترة حكمهم.

أما زعم الكاتبة راشيل سكوت فيما استشهدت به من قول «مسعودة بانو» بأن تحالف الأزهر مع حكومة الفريق عبد الفتاح السيسي قد أضر بشكل خطير بسلطته الأخلاقية: فإن هذا من وجهة تقييم الجماعة ومن سار على دربهم من البَكَّائِين على زوالهم، أما من الوجهة الوطنية فإن موقف الأزهر موقف مشرف سعى لحقن دماء المصريين، وحفظ مقدرات الوطن، فغَلَّب إرادة جمهور الشعب، كما فعلت المؤسسة العسكرية وسائر رجال مصر المخلصين.

خامس عشر: ذكرت الكاتبة أن الأزهر عقد محاولات ليحل محل جماعة الإخوان المسلمين، خصوصًا مع اختفاء جماعة الإخوان المسلمين من المجال العام، كما ذكرت أن الأزهر لعب دورًا أكثر حزمًا في مراقبة المجالين الأخلاقي والثقافي في مصر. وبعد أن أشارت إحدى الصحف إلى «تطهير الجامعة من المنتسبين إلى جماعة الإخوان المسلمين»، حاول الأزهر أن يحل محل جماعة الإخوان المسلمين في عدد من المجالات[1].

الجواب: أن دور الأزهر كان أكثر حزمًا وصرامةً في القيام بواجباته قبل وبعد حكم الجماعة، وأن الأزهر كان له دورٌ رئيسٌ في بناء الجمهورية الجديدة في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، الأمر الذي تطلَّب بـذْلَ مزيدٍ من العطاء لمحاربة الأفكار المتطرفة، والتحذير من خطورة الإرهاب وتجريم الانتماء إلى جماعاته التي رفعت السلاح في وجه الشعب المصري، واستهدفت أبناءه بعمليات القتل وتخريب الوطن ونشر

(1) Scott, R.M. (2023). Arranging Religion in Egypt: New Alignments Between the Egyptian State, al-Azhar, and the Coptic Orthodox Church. In: Holzer, S. (eds) The Palgrave Handbook of Religion and State Volume II. Palgrave Macmillan, Cham. pp618.

الفوضى، فوقف الأزهر موقفًا حازمًا ضد هذه العمليات الإرهابية، بل إن شيخ الأزهر كان أولَ مسؤولٍ على رأس قيادات الأزهر عندما نالت يد الغدر المصلين في قرية الروضة ببئر العبد في شمال سيناء.

كما أنشأ الأزهر مرصدًا لمكافحة الفكر المتطرف لرصد تلك الأفكار والرد عليها وفق منهج علمي راسخ، ولم يكن نجاح الأزهر حلولًا في مكان شاغر خلفته جماعة الإخوان المسلمين، فالأزهر لم يترك مكانه ولم يهمل رسالته قط، ولم يكن مكانه شاغرًا ليحل محل أحد كائنًا من كان.

لقد استطاعت الجماعة أن تتوغل في المجتمع باسم السياسة، فجعلت من الدين ستارًا وظهيرًا، لكن شتان بين ذلك المنهج وبين منهج الأزهر الواضح الذي أشرقت شمسه على ربوع الأرض فزادها أمانًا واستقرارًا.

سادس عشر: استشهدت الكاتبة بأن الأزهر كي يستعيد دوره من جماعة الإخوان، قام بتسيير قوافلَ طبية في مصر وخارجها، وأن هذه القوافل المكونة من الأطباء والأئمة الأزهريين سافرت إلى المناطق الريفية الفقيرة لتقديم الخدمات الطبية والاجتماعية المجانية، وهذا نوع من العمل الاجتماعي الشعبي الذي جعل جماعة الإخوان المسلمين تحظى بشعبية كبيرة، كما أنشأ الأزهر أكشاكًا للفتوى في محطات مترو الأنفاق بالقاهرة حتى يتمكن الجمهور المصري من الوصول بسهولة إلى علماء الدين للحصول على الإرشاد[1].

الجواب: هنا تضرب الكاتبة مثالًا باستعادة الأزهر مكانه ليحل محل الجماعة، وهذا خطأ فادح في حق الأزهر، فالقوافل الطبية التي يسيرها الأزهر سواء من بيت الزكاة والصدقات المصري التابع لمشيخة الأزهر أو القوافل التي تنظمها جامعة الأزهر كانت حقًّا ووفاء لأبناء الشعب المصري، وقيامًا بدوره المجتمعي، وكانت هذه القوافل تنظم منذ سنوات قبل حكم الجماعة، ولم يكتفِ الأزهر بتنظيم القوافل الطبية والمجتمعية والإغاثية داخل مصر فحسب، بل نظمت خارج حدود الدولة، انطلاقًا من قوة مصر الناعمة؛ لتوثيق الأخوة بين الدول الشقيقة والصديقة.

(1) Ibid. pp618.

إن سعي الأزهر لتنظيم القوافل الطبية والإغاثية كان وما زال من منطلق مؤسسة تابعة للدولة، تنفذ مهامها وتقوم بواجباتها وفق الدستور والقانون، وشتان أن تقارن جهود الأزهر المجتمعية بما كانت تمارسه الجماعة من استقطاب ممنهج لتحقيق أغراض سياسية، ولترسيخ فكر الجماعة، فالبون شاسع بين المنهجين، وإن سعي الأزهر للوصول إلى جموع الناس كما ذكرت الكاتبة في مثال صنع أكشاك للفتوى في محطات المترو كان الغرض منه الوصول إلى الناس ممن لا يتمكنون من الوصول إلى مكاتب الإفتاء؛ لتبصيرهم بأمور دينهم والرد على أسئلتهم.

سابع عشر: ذكرت الكاتبة أن السيد الرئيس السيسي لم يسمح للأزهر بتفسير الشريعة وفق ما أقر الدستور، وأن السيد الرئيس اتهم الأزهر بأنه جزءٌ من المشكلة.

تقول راشيل سكوت: «بعد انقلاب عام ٢٠١٣ [١] ادعى السيسي أن الخطاب الإسلامي والتطرف مشكلتان يجب حلهما جزئيًّا كوسيلة لتبرير حملة القمع على جماعة الإخوان المسلمين. ومع ذلك لم يسمح السيسي للأزهر باحتكار تفسيرات الشريعة الإسلامية، بل إنه ادعى أن الأزهر جزء من المشكلة. لقد أصبح الرئيس السيسي والبرلمان المصري ومسؤولون آخرون في الدولة منخرطين في النقاش حول الخطاب الإسلامي، وشملت هذه المشاركات انتقادات قوية للأزهر والتراث الفقهي»[٢].

الجواب: هذا الزعم يشتمل على جملة من المغالطات، منها: ادعاء الكاتبة في وصف ثورة الشعب المصري في ٢٠١٣ وانحياز مؤسسات الدولة لإرادة الشعب بأنها انقلاب، وقد سبق الرد عليه، وبعد ثورة ٢٠١٣ مارس الإرهاب كل أنواع الانتقام من الشعب المصري ومن مؤسسات الدولة، فسالت الدماء الذكية في شتى أصقاع الوطن، وتوالت العمليات الإرهابية في القاهرة وشمال سيناء والفرافرة، وغيرها، فما كان من

(١) ما زالت راشيل سكوت تكرر وصفها الثورة المصرية في ٢٠١٣ بالانقلاب، وهذا مخالف للحقيقة كما سبق بيانه، ويبدو جليًّا أنها تمارس الإرهاب الفكري ونشر الشائعات، وتعمد الإساءة للدولة المصرية.

(2) Scott, R.M. (2023). Arranging Religion in Egypt: New Alignments Between the Egyptian State, al-Azhar, and the Coptic Orthodox Church. In: Holzer, S. (eds) The Palgrave Handbook of Religion and State Volume II. Palgrave Macmillan, Cham. pp618.

القيـادة السياسـية إلا المطالبة بتجديد الخطـاب الديني لتصحيـح المفاهيم المغلوطة التي يروج لها مخططو الإرهاب، وتسببت في وقوع البعض في شراكهم.

إن مشـكلة التطرف والإرهاب كانت من المعضلات التي أثرت على مسيرة التنمية والاسـتقرار في مصر، فكان لزامًا وضع إستراتيجيات وخطـوات جادة تنتهجها الدولة لمجابهـة هـذا الخطر، ولاقـتلاع نبتة الإرهاب من مصـر، فطلب القيادة السياسـية من الأزهر بـذل المزيد لتجديد الخطاب الديني فيما يتعلق باختصاص الأزهر الديني، أما الاختصـاص القانوني فقد صدر بذلك قانون مكافحة الإرهاب رقم ٩٤ لسـنة ٢٠١٥، كما أنشـأ السـيد الرئيس عبـد الفتاح السيسـي المجلـس القومي لمواجهـة الإرهاب والتطرف برئاسـة سـيادته وفق القرار رقم ٣٥٥ لسـنة ٢٠١٧ [١]، والذي صدر بشـأنه القانون رقم ٢٥ لسـنة ٢٠١٨ بإنشاء المجلس الأعلى لمواجهة الإرهاب والتطرف[٢]، «يحـل المجلس المنشـأ وفـق أحكام هـذا القانون محـل المجلس القومـي لمواجهة الإرهاب والتطرف المنشأ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٥ لسنة ٢٠١٧، وتؤول إليه جميع حقوقه، ويتحمل بجميع التزاماته»[٣].

وتنـص المـادة الثالثـة علـى تشـكيل المجلـس: «يشـكل المجلس برئاسـة رئيس الجمهوريـة وعضوية كل من: رئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس الوزراء، وشـيخ الأزهر الشـريف، وبابا الإسـكندرية بطريرك الكرازة المرقسـية، والقائد العام للقوات المسـلحة وزير الدفـاع والإنتاج الحربي، ووزير الأوقاف، والوزير المختص بشـؤون الشـباب والرياضة، والوزير المختص بشؤون التضامن الاجتماعي، ووزير الخارجية، ووزيـر الداخليـة، والوزير المختص بشـؤون الاتصـالات وتكنولوجيـا المعلومات، ووزيـر العـدل، والوزير المختص بشـؤون الثقافـة، والوزير المختص بشـؤون التربية والتعليـم، والوزيـر المختص بشـؤون التعليم العالي والبحث العلمـي، ورئيس جهاز المخابـرات العامـة، ورئيس هيئـة الرقابة الإداريـة، وللمجلس أن يدعـو إلى حضور

(١) منشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٩ مكرر (ط)، في ٢٦ يوليه سنة ٢٠١٧م.
(٢) منشور بالجريدة الرسمية العدد ١٦ مكرر (ب)، في ٢٣ إبريل سنة ٢٠١٨م.
(٣) المادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٨.

اجتماعاتـه من يرى دعوته من السـادة الـوزراء والمحافظين، ورؤسـاء الهيئات العامة والأجهـزة الحكوميـة المختصة والشـخصيات العامـة وفقًا للاعتبـارات التي يقدرها رئيـس الجمهوريـة، وكذا من يرى الاسـتعانة بخبراته في المسـائل المعروضة دون أن يكـون لأيٍّ منهم حق التصويت، ويجوز أن تقتصر الدعوة في بعض الموضوعات على من يـرى رئيس الجمهورية دعوته، وفي حال غياب رئيـس المجلس يحل محله رئيس مجلس النواب»[1].

ولا تتعـارض مطلقًا اختصاصـات المجلس الأعلى لمواجهـة الإرهاب والتطرف والتـي حددها القانون[2] مع اختصاصات الأزهر، فلم تسـلبه حقه كما زعمت راشـيل سكوت، فالأزهر أقام مؤتمرًا لمواجهة التطرف والإرهاب في الثالث والرابع من ديسمبر ٢٠١٤م، وفيـه صدر بيان الأزهر العالمـي في مواجهة التطرف والإرهاب[3]، بالإضافة إلـى جهود مرصـد الأزهـر لمكافحة التطـرف، والذي تصـدر تقاريره بشـتى اللغات الأجنبية، بخلاف الندوات والإصدارات التي نشرها مجمع البحوث الإسلامية.

ثامن عشـر: ذكرت الكاتبة أن خلافًا نشـب بين الأزهر وبين الرئيس السيسي بسبب عدم مكافحة الإلحاد، وعدم تجديد الخطاب الديني، وأنه أعلن في احتفال الشرطة بأن شيخ الأزهر «قد أتعبه» أثناء حديثه عن الطلاق الشفوي.

تقول راشـيل سـكوت: «إن هذا الاختلاف في وجهـات النظر بين الأزهـر والنظام أمـر لافت للنظر، وفي حديثه - تقصد الرئيس السيسـي- عن الأمـور المتعلقة بالدين، تعدى السيسي على مجال الأزهر، ويمكن رؤية مثل هذا التعدي أيضًا في الجدل الدائر

(١) المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٨.

(٢) نصـت المـادة الأولـى من القانـون رقم ٢٥ لسـنة ٢٠١٨ على أن: «ينشـأ مجلس لمواجهة الإرهـاب والتطرف، يسـمى المجلس الأعلـى لمواجهة الإرهاب والتطرف. يهدف إلى حشـد الطاقات المؤسسـية والمجتمعية لمكافحة الإرهاب بجميع صوره وأشكاله، وتعقب مصادر تمويله، والحد من أسبابه، ومعالجة آثاره، ويشار إليه في هذا القانون بالمجلس. ويتمتع المجلس بالشـخصية الاعتبارية، والاسـتقلال الفني والمالي والإداري في ممارسة مهامه وأنشطته واختصاصاته، ويكون مقر المجلس محافظة القاهرة، ويجوز انعقاده في أي مكان آخر يحدده رئيس الجمهورية».

(٣) نص بيان الأزهر العالمي في مواجهة التطرف والإرهاب، منشورٌ على موقع بوابة الأزهر:

https://www.azhar.eg/details/ArtMID/821/ArticleID/8008

تمت زيارته في ٢٧/ ١١/ ٢٠٢٣م.

حول الطلاق. ففي عام ٢٠١٧، طالب الرئيس السيسي بأن يكون الطلاق الكتابي فقط -وليس الشفهي- صحيحًا، مشيرًا إلى الضرر الاجتماعي الذي يسببه الطلاق الشفهي للمرأة المصرية والمجتمع ككل. وفي الاحتفال السنوي بعيد الشرطة، توجه السيسي إلى الطيب، الذي كان حاضرًا أيضًا، واتهم الأخير بـ«أتعبتني» في هذه القضية. ومع ذلك، ردت هيئة كبار العلماء على السيسي، وأصدرت حكمًا بالإجماع برفض تحريم الطلاق اللفظي، بحجة أن المسلمين مارسوا الطلاق اللفظي منذ عهد النبي، ولذلك فإن منعه مخالفٌ للشرع»[1].

والجواب: أن نظرة السيد الرئيس للموضوع كانت من منطلق أنَّ الدولة مهما بذلت من إصلاحاتٍ اقتصادية وتحقيق للتنمية، فإن هذا مهدد أمام سلبيات مجتمعية تهدر كل الطاقات المبذولة نحو الإصلاح ومنها الزيادة السكانية التي لا تتناسب مطلقًا مع ميزانية الدولة، وكذلك التفكك الأسري، ومماطلة الزوج في توثيق الطلاق، وعدم رعاية الأولاد مما يثقل كاهل الدولة، ويخرج أبناء غير أسوياء، بما ينعكس مستقبلًا على المجتمع ككل، من انتشار للجريمة، وغياب للوعي، فهل من سبيل إلى الحد من تلك الكوارث؟! وقدم السيد الرئيس رؤية على سبيل المثال بطلب توثيق الطلاق، وليس في هذا تعدٍّ على اختصاص الأزهر، بقدر أنه طلبٌ صريحٌ للمشاركة في طرح حلٍّ للمشكلة، وليتعاون مع خطة الدولة التنموية، وخير دليل ما كان من مخاطبة السيد رئيس الجمهورية لفضيلة شيخ الأزهر في دعابة لإيجاد حلٍّ لهذه المعضلة التي هي ذروة سنام المشكلات التي تواجه الدولة، وتعيق خطتها التنموية.

وقد ناقشت هيئة كبار العلماء موضوع الطلاق الشفوي، لكن لم ينشر الإعلام كافة البيان، ولم يحلل بعين الحكمة، وقد استوفى ما يحقق الحكم الشرعي وما تتغياه الدولة من سرعة التوثيق، لكن الإعلام المغرض جعل من البيان وكأنه معركة ومعاندة، مع أن البيان شافٍ وافٍ بمتطلبات الدولة من حثِّ الأزواج على عدم التعجل في أمر الطلاق،

(1) Scott, R.M. (2023). Arranging Religion in Egypt: New Alignments Between the Egyptian State, al-Azhar, and the Coptic Orthodox Church. In: Holzer, S. (eds) The Palgrave Handbook of Religion and State Volume II. Palgrave Macmillan, Cham. pp619, 620.

وعـدم استسـهال تلك الكلمة لما يترتـب عليها من عواقبَ وخيمة تتعدى إلى تشـريد الأطفال، والتأثير على نفسيتهم بما لا يمكن محوه أو علاجه، وإذا وقع الطلاق فعندئذ طالـب البيان سـرعة توثيقـه، حفاظًا على حقوق الزوجـة وأطفالها فيمـا يتعلق بتقدير النفقات وتحديد الالتزامات[1].

تاسـع عشـر: استشـهدت الكاتبة برفض الأزهر تجديد الخطـاب الديني بالحديث الـذي دار بين فضيلة شـيخ الأزهر والأسـتاذ الدكتـور محمد عثمان الخشـت، قائلة: «شيخ الأزهر يرفض التجديد»[2].

الجـواب: كيف للأزهـر أن يرفض التجديـد والحادثة التي استشـهدت بها الكاتبة مـن خلال الحوار الذي دار بين فضيلة شـيخ الأزهر والأسـتاذ الدكتـور محمد عثمان الخشت كان في جلسات مؤتمر الأزهر العالمي للتجديد في الفكر الإسلامي! في الفترة مـن ٢٧- ٢٨ ينايـر ٢٠٢٠، وأن الهـدف الرئيس للمؤتمر: «تجديـد الخطاب الديني، وتصحيح المفاهيم المغلوطة التي علقت بأذهان البعض، فضلًا عن تحصين الشـباب مـن أفـكار التنظيمات المتطرفة، كما يهدف أيضًا إلى ترشـيد الوعـي ومقاومة تيارات الغلـو والإرهاب، وتحرير مفهوم الخطاب الديني، وتصحيح مفاهيمَ الْتَبَسَـتْ بأذهان كثيريـن؛ وذلك لمواجهة التحديات التي تواجـه عالمنا العربي في المرحلة الراهنة»[3]، فكيف بعد هذا يتهم الأزهر برفض تجديد الخطاب الديني؟!

عشرون: كررت الكاتبة أن نقد الأزهر لم يتوقف على الرئيس السيسي فحسب، بل إن سعد الدين إبراهيم اتهم الأزهر بمقاومة التجديد.

---

(١) ينظر: بيان للناس من هيئة كبار العلماء بالأزهر الشـريف بشـأن «الطلاق الشـفوي» الصادر في ٥ فبراير ٢٠١٧م، منشور على موقع بوابة الأزهر:
https://www.azhar.eg/details/ArtMID/821/ArticleID/11377
تمت زيارته في ٢٨/ ١١/ ٢٠٢٣م.

(2) Scott, R.M. (2023). Arranging Religion in Egypt: New Alignments Between the Egyptian State, al-Azhar, and the Coptic Orthodox Church. In: Holzer, S. (eds) The Palgrave Handbook of Religion and State Volume II. Palgrave Macmillan, Cham. pp620.

(٣) موقـع الهيئـة العامـة للاسـتعلامات، https://www.sis.gov.eg/Story/197910/ تمـت زيارته في ٢٧/ ١١/ ٢٠٢٣م.

فادعـت أنَّ شـخصيات عامـة مهمـة أخرى انقضـت لانتقـاد الأزهر، على سـبيل المثـال: انتقد عالـم الاجتماع والمؤلف المصري سـعد الدين إبراهيم الأزهر بسـبب مقاومته لأي تغيير، مدعيًا أن الأزهر لن يكون في الواقع المؤسسة التي ستوفر التجديد المطلوب للخطاب الديني، وانتقد إبراهيم الأزهر بسبب توجهاته المحافظة المتشددة واضطهـاده لأولئك الذين حاولوا تحقيق الإصلاح الديني، بمن فيهم علي عبد الرازق ونصر حامد أبو زيد[1].

والجواب: أن موقف سـعد الدين إبراهيم من مؤسسـة الأزهر معلـومٌ، وأن دعوى مقاومة الأزهر لأي تغيير دعوى باطلة، وأن ما ذكرته الكاتبة فتحٌ لباب التطرف، وتمكينٌ لتيـار العلمانيـة في رفض ما هو ديني، وقـدحٌ لما هو معلوم من الدين بالضرورة باسـم الحريات غير المنضبطة، والشـطح الفكري، وسـلبٌ لاختصاص المؤسسة الرسمية، وإذا لـم يكـن الأزهر هـو المعْنِيَّ بتجديد الخطـاب الديني فهل مـن المعقول أن يقوم بـه أفرادٌ غيـر متخصصين، أو ممن يفتقدون العمل المؤسسـي وفـق ضوابط الاجتهاد الجماعي! وهل مثل هؤلاء يرتضيهم الناس ليأخذوا عنهم أمور دينهم؟!

حادٍ وعشرون: اتهمت الكاتبة نظام الرئيس السيسي بازدراء شيخ الأزهر، ومحاولة تحجيم دور الأزهر.

تقول راشـيل سـكوت: «لقد ذهب نظام السيسـي إلـى أبعد من مجـرد الجدال مع الأزهـر حول تجديـد الخطاب الإسلامي، وحـاول -دون جدوى- إلغاء الاسـتقلال الـذي حصـل عليه الأزهر بعد الثورة. وفي عام ٢٠١٧ تم اقتراح مشـروع قانون تقضي المادةُ الثانية منه بتحديد ولاية شيخ الأزهر بست سنوات مع إمكانية إعادة انتخابه مرة واحدة، وهذا يخالف المادة ٧ من الدسـتور المصري التي تنص على أن شـيخ الأزهر يتـم اختياره من قبل أعضاء هيئـة كبار العلماء، ولا يجوز عزله وفق دسـتور جمهورية

(1) Scott, R.M. (2023). Arranging Religion in Egypt: New Alignments Between the Egyptian State, al-Azhar, and the Coptic Orthodox Church. In: Holzer, S. (eds) The Palgrave Handbook of Religion and State Volume II. Palgrave Macmillan, Cham. pp620.

مصـر العربيـة ٢٠١٤. بالإضافـة إلى ذلـك، فيما لا يمكـن قراءته إلا على أنـه ازدراءٌ للشيخ الحالي»[١].

والجـواب: لـم يثبت أن نظـام الدولة ومؤسسـاتها دخلت في صدامٍ أو جـدالٍ أو ما هـو أبعد من الجدال بحسـب زعـم الكاتبة بشـأن تجديد الخطاب الديني، وأن سـعي أحد النواب السـابقين لعرض مشـروع أمام مجلس النواب بشـأن تعديل قانون تنظيم الأزهـر هـو اجتهادٌ فرديٌّ من أحـد النواب، دون مصادرة على الحـق النيابي في اقتراح القوانين أو تعديلها، وقد سـار المقترح في المسـار الذي رسـمه قانون مجلس النواب، حتى انتهى إلى رفضه بموجب مذكرة موقعة من ١٣٥ نائبًا برلمانيًّا[٢]، وقد سـجل جلُّ النواب اعتزازهم بالأزهر الشـريف، وشـيخه الجليل الأستاذ الدكتور/ أحمد الطيب؛ مما يعكس مدى محبة أعضاء البرلمان للأزهر الشريف[٣]، ويدحض فرية الكاتبة، ولو كان للقانون مسوغ أو قبول نيابي لما قرر المجلس رفضه.

ثانٍ وعشـرون: ذكرت الكاتبة أن السلطة التشـريعية منحت دار الإفتاء سلطة لتكون طاغية على دور الأزهر، وأن البرلمان المصري وافق في عام ٢٠٢٠ على مشروع قانون لجعـل دار الإفتاء والمفتي مسـتقلة عن الأزهر، وكان الهدف من مشـروع القانون هو سـيطرة الحكومة المصرية –وليس الأزهر– على دار الإفتاء، وتضمن مشروع القانون منـح الرئيـس سـيطرة أكبر على بدايـة ونهاية تعيين المفتـي. في الواقـع وأن دار الإفتاء

(1) Scott, R.M. (2023). Arranging Religion in Egypt: New Alignments Between the Egyptian State, al-Azhar, and the Coptic Orthodox Church. In: Holzer, S. (eds) The Palgrave Handbook of Religion and State Volume II. Palgrave Macmillan, Cham. pp621.

(٢) ينظر: المذكرة التي نشرها اليوم السابع في ٣ مايو ٢٠١٧ لأعضاء البرلمان لرفض مناقشة مشروع قانون «أبو حامد» عن الأزهر:

https://www.youm7.com/story/2017/5/3D9

تمت زيارته في ٢٧/ ١١/ ٢٠٢٣م.

(٣) ينظر شـهادة النائب علاء سلام، أمين سر لجنة البيئة والطاقة بمجلس النواب، فيما تضمنته لرفض مشروع تعديل قانون الأزهر الذي تقدم به النائب محمد أبو حامد، منشور على موقع مصراوي:

https://www.masrawy.com/news/news_egypt/details/2017/5/5/1072419/

تمت زيارته في ٢٧/ ١١/ ٢٠٢٣م.

بهذا القانون «ستصبح هيئة دينية منافسة للأزهر» ترفع تقاريرها مباشرة إلى الحكومة المصرية، وبالتالي تطغى على سلطة الأزهر[١].

الجواب: هذه الدعوى تهدف إلى توتر العلاقة بين مؤسسة الأزهر ودار الإفتاء، فالأمر قد حسم بسحب مشروع القانون في ٢٤ أغسطس ٢٠٢٠؛ وذلك إعلاء للدستور المصري، بموجب رد قسم الفتوى والتشريع في مجلس الدولة، ومخالفة الدستور المصري؛ لأنه يصطدم صراحة بنص المادة السابعة من الدستور، كما يصطدم بالقانون رقم ١٠٣ لعام ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها، وقد طلب فضيلة شيخ الأزهر الحضور أمام البرلمان في جلسته العامة قبل إقرار القانون، وأرسل قبلها مكتوبًا يحمل رأي الأزهر في مشروع القانون.

وإنَّ زعم الكاتبة أن ثمة نزاعًا بين الأزهر والحكومة في تبعية دار الإفتاء أمرٌ مرفوضٌ.

ثالث وعشرون: كما ذكرت الكاتبة أن فضيلة شيخ الأزهر أرسل ردًّا شديد اللهجة إلى مجلس النواب ليستعيد دور الأزهر، وأن هذا الرد تضمن رأي هيئة كبار العلماء بأن مشروع القانون مخالف للدستور، زاعمًا أن المادة السابعة تجعل من «الأزهر المرجع الأساسي في كل ما يتعلق بالموضوع»، إلى إصدار الفتاوى وصاحب القرار في كل ما يتعلق بالشريعة، ومن شأن القانون -كما تزعم هيئة كبار العلماء- أن يحول دار الإفتاء إلى كيانٍ موازٍ للأزهر[٢].

كما ذكرت راشيل سكوت أن مشروع القانون هذا لم يحرز أي تقدم، حيث تمكن الأزهر من استخدام المادة ٧ من دستور عام ٢٠١٤ للتصدي لمحاولات الدولة التعدي على استقلاليته[٣].

(1) Scott, R.M. (2023). Arranging Religion in Egypt: New Alignments Between the Egyptian State, al-Azhar, and the Coptic Orthodox Church. In: Holzer, S. (eds) The Palgrave Handbook of Religion and State Volume II. Palgrave Macmillan, Cham. pp621.

(2) Scott, R.M. (2023). Arranging Religion in Egypt: New Alignments Between the Egyptian State, al-Azhar, and the Coptic Orthodox Church. In: Holzer, S. (eds) The Palgrave Handbook of Religion and State Volume II. Palgrave Macmillan, Cham. pp621

(3) Ibid.

رابع وعشرون: قامت الكاتبة بحجب الحقائق أثناء حديثها عن تعيين مستشار مسيحي في منصب رئيس المحكمة الدستورية العليا، وتهنئة شيخ الأزهر له بتولي المنصب.

ومما ذكرته في هذه الفرية: «أن الأزهر كثيرًا ما اتخذ موقفًا أكثر تحفظًا من موقف وجهات النظر الإسلامية الإصلاحية، ليس من السهل أن نتصور أن الطيب لم يكن لديه أي مخاوف قانونية بشأن رئيس المحكمة المسيحي، ومع ذلك أعرب شيخ الأزهر أحمد الطيب -في منشور له على فيسبوك- عن أمله في أن ينجح فهمي في منصبه الجديد... ويمثل تعيين السيسي "فهمي" رئيسًا للمحكمة محاولة أخرى لاعتناق المسيحية، ومن خلال القيام بذلك، يحاول السيسي تقليص الأزهر من خلال الاستيلاء على المكانة الأخلاقية العالية[1].

الجواب: هذا من دلالات الإفلاس العلمي في الطرح، فلم تقدم الكاتبة راشيل سكوت دليلًا على دعواها فيما اتخذه الأزهر من مواقفَ تحفُّظية ضد وجهات النظر الإسلامية الإصلاحية، وَلِمَ يتخوف شيخ الأزهر من تولي مسيحي منصب رئيس المحكمة الدستورية العليا؟!

وما دليل الكاتبة على أن تعيين قاضٍ مسيحيٍّ في منصب رئيس المحكمة الدستورية العليا سيقلص دور الأزهر من خلال الاستيلاء على المكانة الأخلاقية العالية؟!!

وأخصر ردٍّ أن الكاتبة تجهل اختصاصات الأزهر الشريف التي حددها الدستور ورسمها القانون، كما أنها تجهل اختصاصات المحكمة الدستورية العليا التي نص عليها القانون[2].

(1) Ibid.pp 627.

(٢) حددت المادة ١٩٢ من الدستور المصري اختصاص المحكمة الدستورية العليا، فتنص على: «تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين، واللوائح، وتفسير النصوص التشريعية، والفصل في المنازعات المتعلقة بشؤون أعضائها، وفي تنازع الاختصاص بين جهات القضاء، والهيئات ذات الاختصاص القضائي، والفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من أي جهة من جهات القضاء، أو هيئة ذات اختصاص قضائي، والآخر من جهة أخرى منها، والمنازعات المتعلقة بتنفيذ أحكامها، والقرارات الصادرة منها. ويعين القانون الاختصاصات الأخرى للمحكمة، وينظم الإجراءات التي تتبع أمامها». كما حددت المواد ٢٥ إلى ٢٧ مكرر من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ اختصاصات المحكمة، ولم تتضمن أي تعارض مع اختصاصات الأزهر الشريف وفق المادة السابعة من الدستور، وقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها؛ مما يبطل زعم الكاتبة.

ثـم اختتمـت الكاتبة حديثها بـأن الأزهر خرج مـن الثورة في وضع أقـوى مما كان عليه، بعد أن تم تحديد دوره وحمايته دسـتوريًّا، وبينما حاولت الدولة إخضاع الأزهر وتقويض اسـتقلاله، اسـتخدم الأزهـر مثل هذه الحماية الدسـتورية للحـد من تدخل الدولة. وأضافت أنه نظرًا للطريقة التي تم بها تحديد دوره في دستوري ٢٠١٢ و٢٠١٤، تمكـن الأزهـر مـن مقاومة تعديـات الدولة وحماية نفسـه. ومع ذلك فـإنَّ محاولات الرئيـس المسـتمرة لتقويض الأزهـر، والضرر الذي أحدثه دعـم الأزهر لانقلاب عام ٢٠١٣ -توضح حدود الموقف الذي يدعيه لنفسـه باعتباره الممثل الرسـمي للشريعة الإسلاميـة. وسـيناقش القسـم التالي عنصرًا آخر مـن هذه التحالفـات الجديدة، وهو العلاقة بين الكنيسـة القبطية الأرثوذكسية والدولة، حوالي ٦- ٨٪ من سكان مصر هم من المسـيحيين الأقباط، لكن أهميتهم بالنسـبة لكيفية فهم مصر لنفسـها وللعلاقة بين الدولة والأزهر أكبر بكثير مما تشير إليه هذه الأرقام[1].

الجواب: هذا ترديدٌ لما ذكرته الكاتبة سلفًا لما توهمته من محاولة الدولة منازعة أو نزع الأزهر اختصاصه.

ومـن أدلة الإرهاب الأكاديمي الذي اسـتخدمته راشـيل سـكوت ضد مؤسسـات الدولـة أنها ادعت **أن الدولة تسـتخدم الكنيسـة للحد من سـلطة الأزهـر**: حيث تقول: «ومـن ثم فإن التوترات بين الأزهر والرئيس كانت مرتبطة بتأكيد الرئيس أن مصر دولةٌ إسلاميَّةٌ تدعم المسـيحية دينيًّا، وتبتعد عن التوجهـات المتطرفة والأكثر تقليدية، وتم تمكينهـا من خلال ذلك. وتدعم الدولة بشـكل متزايد الكنيسـة القبطية الأرثوذكسـية مـن حيث خطابها ومبادراتها الأخـرى. وبالتالي فإن علاقة الدولة الجيدة مع الكنيسـة القبطية الأرثوذكسـية تسـهل قدرتهـا على تقويض سـلطة الأزهر. وهذا يـدلُّ على أنَّ العلاقـات التي تربط الدولة بالأزهر والكنيسـة القبطية الأرثوذكسـية لم يتم التفاوض

(1) Scott, R.M. (2023). Arranging Religion in Egypt: New Alignments Between the Egyptian State, al-Azhar, and the Coptic Orthodox Church. In: Holzer, S. (eds) The Palgrave Handbook of Religion and State Volume II. Palgrave Macmillan, Cham. pp622.

عليها فحسب، بل إن طبيعة إحدى العلاقات تؤثر على الأخرى، وتستخدم الدولة حاليًّا الكنيسة القبطية الأرثوذكسية للحد من سلطة الأزهر»[1].

الجواب: أن الكاتبة تتخبط في ترديد أن الدولة تحاول الحد من سلطة الأزهر، كيف هذا والدولة بكافة مؤسساتها ومنها الأزهر تسابق الخطى لتحقيق إستراتيجية الدولة، ولعل الكاتبة غاب عنها أنَّ مصر دولة مؤسساتٍ يحكمها القانون، بالإضافة إلى أنَّ دعم الدولة للكنيسة الأرثوذكسية أمرٌ يسعد كل مصري بأن الجميع يتمتع بحق المواطنة.

أما زعم الكاتبة أن علاقة الدولة الجيدة مع الكنيسة القبطية الأرثوذكسية تسهل قدرتها على تقويض سلطة الأزهر -فهو دعوى لا دليل عليها، ويدحضها العلاقة الجيدة التي تربط القيادات الدينية المصرية، وخير دليل ما قام به الأزهر من تأسيس بيت العائلة المصرية، والذي تعمل لجانه ليل نهار للإسهامً في الحوار المجتمعي، ومما يدحض زعم الكاتبة ما قام به فضيلة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب والبابا فرنسيس من توقيع وثيقة الأخوة الإنسانية في الرابع من فبراير ٢٠١٩م في أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة لنشر رسالة السلام والتآخي بين الناس.

ومن خلال هذه النماذج التي سردها الباحث يتبين في جلاء أن راشيل سكوت استخدمت هذا النوع الجديد من الإرهاب، والذي أطلق عليه الإرهاب الأكاديمي، فاستعانت الكاتبة بالأفكار الإرهابية التي ادعاها السابقون ممن تلوثت أيديهم بزرع الفتنة بين أبناء الوطن الواحد لتتحقق مآربهم في تفتيت الشعب، وإلقاء المشاحنات بين المواطنين، وتعمد الإساءة إلى الدولة المصرية وإلى مؤسساتها الدينية، كما يظهر جليًّا من خلال كلمات الكاتبة التي تقطر حقدًا وبغضًا إرادتها في النيل من الوحدة الوطنية، وزرع الفتنة بين شركاء الوطن، وهذا أخبث ما يخطط له أعداء الوطن.

حفظ الله مصر وحفظ قيادتها وجميع شعبها من كل سوءٍ،
وجعلهم في رباط إلى يوم الدين.

(1) Scott, R.M. (2023). Arranging Religion in Egypt: New Alignments Between the Egyptian State, al-Azhar, and the Coptic Orthodox Church. In: Holzer, S. (eds) The Palgrave Handbook of Religion and State Volume II. Palgrave Macmillan, Cham. pp628

نتائج البحث

مـن خلال بحث: تفكيك الإرهاب الأكاديمي، ردًّا على ما ورد في الفصل الخامس والعشـرين مـن مرجع بالجريف للديـن والدولة: «ترتيب الديـن في مصر: اصطفافات جديدة بين الدولة المصرية والأزهر والكنيسـة القبطية الأرثوذكسية» لراشيل سكوت. دراسة تحليلية نقدية -**تم التوصل إلى النتائج الآتية:**

١- أن الـدول العربيـة وفي مقدمتهـا مصر كانت ولا تـزال هدفًا لقوى الشـر، وأنها حظيت بالنصيب الأوفى من تلك المخططات الخبيثة لرسم سياسة جديدة باسم الشرق الأوسـط الجديد، ولم تَعِ الشـعوب ما يحاك لها من مؤامرات، وكانت مصرنا الحبيبة من الدول المستهدفة، لولَا أن تداركها الله برحمته، فتنبه المصريون لتلك المخططات، فقاموا بثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م.

٢- أن المؤسسة العسكرية انحازت لإرادة الشعب، والتفَّ حول القائد العام الفريق عبد الفتاح السيسـي رجال مصر المخلصون، وكان منهم فضيلة الإمام الأكبر الأسـتاذ الدكتـور أحمـد الطيب شـيخ الأزهـر، والبابا تواضروس بابا الكنيسـة الأرثوذكسـية؛ لإرسال رسالة للعالم أجمع أنهما رمز لجموع المصريين مسلميهم ومسيحييهم.

٣- لـم يعـد الإرهاب خطرًا شـديدًا على السـلم والأمن الدوليين فحسـب، بل إنه أصبح يمثل خطرًا يمنع من التمتع بحقوق الإنسـان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم اتخذت الدول خطواتٍ لمكافحته.

٤- أنَّ مصر نجحت في اجتثاث الإرهاب من جذوره بالعملية الشاملة في سيناء سنة ٢٠١٨م، ولم ييأس العدو ومن يناصره من قوى الشـر في اسـتهداف مؤسسات الدولة المصرية، فخرجت الشائعات واحدةً تلو الأخرى، وكانت بعض الدول الأجنبية منصةً إعلاميةً تبث منها الفتن والشائعات، والتي جعلت من الدولة المصرية هدفًا لها.

٥- كان للأزهـر الشـريف -كإحـدى مؤسسـات الدولـة- نصيـب من اسـتهدافه بالمخططـات والفتـن، فكانـت الشـائعات والتحليـلات المغرضة ضـد الأزهر تنفذ بصورة ممنهجة.

٦- أن دراسة العلاقة بين الدين والدولة من الدراسات البينية بين تخصص العقيدة والفلسفة وبين تخصصات العلوم السياسية، والقانون والتاريخ، وعلم الاجتماع، إلا أن هذه التخصصات خلا تخصص الفلسفة لها قيود ودوائرُ لا تتعداها، لكن دراساتها من الناحية الفلسفية تتسم بالشمولية والعمق.

٧- يوجد العديد من التعريفات المختلفة للإرهاب، كل منها يعكس نهجًا مختلفًا في التعامل مع هذه الظاهرة، واعتمادًا على السياق الذي يمكن أن تستخدم فيه، فيشمل مصطلح «الإرهاب» جميع أنواع العنف مثل: الاغتيالات، والعمليات التفجيرية، والاختطاف، وأعمال الشغب والثورات.

٨- أن الإرهاب في معناه الاصطلاحي يتسم بالديناميكية والتغير والتطور في الصور والأشكال والأنماط والدوافع والاختلاف الزماني والمكاني، ومن ثم فإنَّه يمثل إشكالية في تعريفه، بالإضافة إلى عدم وجود إجماعٍ بين العلماء والمتخصصين في تعريفه.

٩- أن تعريف العمل الإرهابي وفق ما ورد في المادة الثانية من قانون مكافحة الإرهاب رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥ يعني: «كل استخدام للقوة، أو العنف أو التهديد أو الترويع في الداخل أو الخارج، بغرض الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع أو مصالحه أو أمنه للخطر، أو إيذاء الأفراد أو إلقاء الرعب بينهم، أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو حقوقهم العامة أو الخاصة أو أمنهم للخطر، أو غيرها من الحريات والحقوق التي كفلها الدستور والقانون، أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي أو الأمن القومي»، ومن ثمَّ فالإرهاب الأكاديمي يعدُّ نوعًا من إرهابٍ يستوجب مجابهته والتصدي له.

١٠- أن الإرهاب الأكاديمي يتسم بعدة سمات، استخلصها الباحث أثناء استقراء وتتبع وتحليل هذا النوع الجديد من الإرهاب، أهمها: أنه إرهاب يقوم به أكاديميون (مفكرون وأعضاء هيئة تدريس، ومحللون سياسيون، ومتخصصون في شؤون الشرق الأوسط ومصر على وجه التحديد، وهو إرهاب منظم قد يقوم به أفراد أو تكتلات من الأكاديميين بغرض تشويه الدولة، ومترصد لكل الأحداث والفاعليات التي تقوم بها

الدولة، وأنه يتخذ صورة زاحفة فيكمن تارة وينشط تارة، خصوصًا عندما تنجح الدولة في تحقيق أهدافها الإستراتيجية، أو تحرز تقدمًا ملحوظًا في المنطقة، وأنه يستهدف مؤسسات الدولة والمجتمع المصري بغرض نشر الفوضى وتأجيج روح الكراهية وتشكيك الشعب في قيادة الدولة، كما أنه يعمل على بثِّ السخط في المجتمع.

١١- أن أعمال الإرهاب الأكاديمي تسجل في صورة كتب، أو بحوث علمية، أو تقارير، أو فصول في موسوعات عالمية تستهدف تشويه الدولة.

١٢- توجد نماذج للإرهاب الأكاديمي، ويلاحظ أن تاريخ نشرها يتمركز حول الفترة من (٢٠١٨- ٢٠٢٣)، مما يؤكد أنها ليست كتابات عابرة، بل إنها تعمل لتحقيق مآرب وأهداف محددة، وهي استهداف الدولة المصرية ومؤسساتها، خصوصًا وأن هذه الفترة شهدت بناءً حقيقيًّا للجمهورية الجديدة.

١٣- أن مرجع بالجريف للدين والدولة، وجهاتُ نظر عالمية.

The Palgrave Handbook of Religion and State Global Perspectives.

صدر في ٣١ أكتوبر ٢٠٢٣ وقد تناول عددًا من قضايا الدين والدولة في دول العالم، وأنه تناول دراسة الدين والدولة في نطاق واسع من الأديان التوحيدية اليهودية والمسيحية والإسلام، وكذلك الأديان الأخرى مثل البوذية، والشنتوية، وغيرها، كما اتسعت الدائرة الجغرافية للمرجع لتبحث علاقة الدين بالدولة في مختلف دول العالم.

١٤- أن الفصل الخامس والعشرين من دليل بالجريف، المعنون بـ: (ترتيب الدين في مصر: اصطفافات جديدة بين الدولة المصرية والأزهر والكنيسة القبطية الأرثوذكسية) الذي كتبته الدكتورة/ راشيل ماريون سكوت Rachel M. Scott قد تضمن إساءة للدولة المصرية وللمؤسسات الدينية، من خلال استخدام دوائر جديدة لنشر الإرهاب، وأنه يعد نموذجًا صارخًا للإرهاب الأكاديمي؛ لأنه مخطط لتكدير السلم في المجتمع، ويستهدف تشويه سمعة مصر عالميًّا في دليل واسع النطاق كهذا الدليل، مما يمثل دلالة لأحدث إصدار للإرهاب الأكاديمي.

١٥- أن كاتبة الفصل محل الدراسة الدكتورة راشيل ماريون سكوت Rachel Marion Scott تعمل أستاذًا للدراسات الإسلامية في قسم الدين والثقافة[1] (تحالف الفكر الاجتماعي والسياسي والأخلاقي والثقافي)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة فرجينيا للتكنولوجيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

١٦- تبين من خلال فحص مؤلفات راشيل سكوت ومسارها البحثي أن جلَّ اهتمامها يتمركز حول دراسات السياسة والدين في مصر، والجماعات الإسلامية وجماعة الإخوان المسلمين على وجه الخصوص، بالإضافة إلى دراسات الدين والدولة في مصر، وأن محور دراساتها يتمركز حول الهجوم على ما هو إسلامي، خصوصًا ما يتعلق بالمادة الثانية من الدستور، وتشكيل هوية مصر الدينية، وقانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين، والبحث عن حقوق المسيحيين في الطلاق المدني، ومناهضة قرارات الكنيسة المصرية فيما يتعلق بمسائل الزواج والطلاق، وأن تكسبها البحثي والأكاديمي يكمن في مهاجمة مصر من خلال الإرهاب الأكاديمي.

١٧- أن الدكتورة راشيل سكوت وقعت في مغالطات أثناء تحليل العلاقة بين الدولة المصرية وبين المؤسسات الدينية الأزهر الشريف والكنيسة الأرثوذكسية، فيما تضمنه الفصل الخامس والعشرون من دليل بالجريف للدين والدولة المعنون بـ(ترتيب الدين في مصر: اصطفافات جديدة بين الدولة المصرية والأزهر والكنيسة القبطية الأرثوذكسية)، مما يمثل نموذجًا صارخًا للإرهاب الأكاديمي.

- التوصيات:

يوصي الباحث بعدة توصيات منها:

١- ضرورة التصدي للأنواع الجديدة المستحدثة من الإرهاب، والتي تستهدف الدولة المصرية ومؤسساتها، وأن الإرهاب اتخذ صورًا جديدة بخلاف الصورة النمطية المسلحة.

(1) Ruiz, M.M. Rachel M. Scott, The Challenge of Political Islam: Non-Muslims and the Egyptian State. Cont Islam 6, 211-213 (2012).

٢- العمل على رصْد وتفنيد شبهات الإرهاب الأكاديمي وفق مقتضيات التخصص.

٣- توظيف التخصصات العلمية في خدمة القضايا الوطنية.

٤- دعم الباحثين المتخصصين في مثل هذا النوع من الدراسات البينية.

٥- ضرورة التوعية بالمستحدث من القضايا التي تؤثر على الأمن القومي.

٦- إنشاء مركز بحثي لرصد هذا النوع الجديد من الإرهاب.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: المراجع العربية:

١- الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، الموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٢/ ٤/ ١٩٩٨م، منشورة بالجريدة الرسمية، العدد ١٨/ ٦ مايو ١٩٩٩م.

٢- أحمد البدوي سالم، الأزهر الشريف في مرايا الاستشراق الصهيوني ردًّا على تقرير «أوفير وينتر» و«مايكل باراك»: «من الإسلام المعتدل إلى الإسلام الراديكالي»، مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم، جامعة المنيا، المجلد التاسع والأربعون، العدد الرابع، يناير ٢٠٢٤م.

٣- أحمد جلال عز الدين، الإرهاب الدولي وانعكاساته على الأمن القومي، رسالة دكتوراه، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٨٤م.

٤- إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، الإصدار الثامن، ٢٢ يونيو ٢٠٢٣م، طبعة الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٣ يوليو ٢٠٢٣م.

٥- الدستور المصري ٢٠١٤ المعدل في ٢٠١٩، طبعة الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٢٠م.

٦- عقيد أركان حرب/ سامي محمد عبد الله، دور القوات المسلحة وأجهزة الدولة في مواجهة الإرهاب في مصر، بحث إجازة زمالة كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية.

٧- عميد أركان حرب/ إبراهيم عبد الهادي أحمد، الإستراتيجية المقترحة لمواجهة الجماعات / التنظيمات الإرهابية وتأثيرها على الأمن القومي المصري. بحث زمالة كلية الدفاع الوطني، ٢٠١٧م.

٨- عميد أركان حرب، أحمد محمود عليوة، الإستراتيجية المقترحة لمصر لمواجهة الإرهاب بما يؤمن أبعاد الأمن القومي المصري، بحث زمالة كلية الدفاع الوطني، ٢٠١٧م.

٩- قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩م.

١٠- القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥، طبعة الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ٢٠١٦م.

١١- القانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠١٨ بإنشاء المجلس الأعلى لمواجهة الإرهاب والتطرف، منشور بالجريدة الرسمية، العدد ١٦ مكرر (ب)، في ٢٣ إبريل سنة ٢٠١٨م.

١٢- قانون مكافحة الإرهاب رقم ٩٤ لسنة ٢٠١٥م، منشور بالجريدة الرسمية، العدد ٣٣ مكرر، ١٥ أغسطس ٢٠١٥م.

١٣- لسان العرب لابن منظور، طبعة دار المعارف القاهرة، الطبعة الثانية، د.ت.

١٤- لواء دكتور/ طه محمد السيد، مفهوم الأمن القومي، مجلة الأمن القومي، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، العدد الأول، يناير ٢٠٢٣م.

١٥- محمد مجاهد الزيات، الإرهاب الإقليمي والأمن القومي، ورقة بحثية، مؤتمر مصر وتحديات الإرهاب.

١٦- مرجع محاضرات المرحلة التمهيدية (الإستراتيجية والأمن القومي)، إدارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة، ٢٠١١م.

١٧- مرجع محاضرات المرحلة التمهيدية (الإستراتيجية والأمن القومي)، إدارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة، ٢٠١١م.

١٨- مفهوم وأبعاد الأمن القومي المصري، كلية الدفاع الوطني، الأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والإستراتيجية، إدارة المطبوعات والنشر، ٢٠١١م.

١٩- الندوة الإستراتيجية للقوات المسلحة للعام البحثي ٢٠١٥/ ٢٠١٦، «هيئة البحوث العسكرية»، وزارة الدفاع.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1- Burton F, Stewart S (2008) The ‘lone wolf’ disconnects. STRATFOR global intelligence.

2- Frederic Wehrey . (2021). Who Will Speak for Islam in Egypt—And Who Will Listen?. pp 91 - 108.

3- Frederic Wehrey .(2021) . NATHAN J. BROWN, MICHELE DUNNE.Who Will Speak for Islam in Egypt—And Who Will Listen?. pp 92.

4- Gregory Aftandilian. (2017). Can Egypt Lead the Arab World Again? Assessing Opportunities and Challenges for U.S. Policy. Strategic Studies Institute, US Army War College. pp vii.

5- Grinin, L., Korotayev, A. (2019). Perturbations in the Arab World During the Arab Spring: A General Analysis . In: Islamism, Arab Spring, and the Future of Democracy. Perspectives on Development in the Middle East and North Africa (MENA) Region.

6- Grinin, L., Korotayev, A. (2022). The Arab Spring: Causes, Conditions, and Driving Forces. In: Goldstone, J.A., Grinin, L., Korotayev, A. (eds) Handbook of Revolutions in the 21st Century. Societies and Political Orders in Transition. Springer, Cham.

7- Grinin, L., Korotayev, A., Tausch, A. (2019). Introduction. Why Arab Spring Became Arab Winter. In: Islamism, Arab Spring, and the Future of Democracy. Perspectives on Development in the Middle East and North Africa (MENA) Region. Springer, Cham. pp 1- 14.

8- Holzer, S. (2023). contents. (Vii, viii, ix.x) The Palgrave Handbook of Religion and State Volume I. Palgrave Macmillan.

9- Holzer, S. (2023). Introduction. In: Holzer, S. (eds) The Palgrave Handbook of Religion and State Volume I. Palgrave Macmillan, p3.

10- Malika Zeghal. (1999). Religion and Politics in Egypt: The Ulema of Al-Azhar, Radical Islam, and the State (1952-1994). International Journal of Middle East Studies , Volume 31 , Issue 3 , August 1999 , pp. 371 - 399

11- Masooda Bano. (2018). At the tipping point? Al-Azhar›s growing crisis of moral authority. International Journal of Middle East Studies , Volume 50 , Issue 4 , November 2018 , pp. 715 - 734

12- Masooda Bano. (2018). At the tipping point? Al-Azhar›s growing crisis of moral authority. International Journal of Middle East Studies , Volume 50 , Issue 4 , November 2018 , pp. 715 - 734

13- Masooda Bano. (2019). Official al-Azhar versus al-Azhar Imagined: The Arab Spring and the Revival of Religious Imagination, Die Welt des Islams, 59(1). pp7-32

14- Masooda Bano & Hanane Benadi (2018) Regulating religious authority for political gains: al-Sisi's manipulation of al-Azhar in Egypt, Third World Quarterly, 39:8, 1604-1621.

15- Petropoulos, N. (2013). Defining and Combating Terrorism: International and European Legislative Efforts. In: Andreopoulos, G. (eds) Policing Across Borders. Springer, New York, NY.

16- Raymond Ibrahim, "Al Azhar Can›t Denounce ISIS as Un-Islamic Even if It Commits 'Every Atrocity,'" Middle East Forum, 3 December 2015.

17- Ruiz, M.M. Rachel M. Scott, The Challenge of Political Islam: Non-Muslims and the Egyptian State. Cont Islam 6, 211-213 (2012).

18- Scott, R. M. (2020). Islamic Law, Unitary State Law, and Communal Law: Divorce and Remarriage in Egypt's Coptic Community. Exchange, 49(3-4).

19- Scott, R.M. (2023). Arranging Religion in Egypt: New Alignments Between the Egyptian State, al-Azhar, and the Coptic Orthodox Church. In: Holzer, S. (eds) The Palgrave Handbook of Religion and State Volume II. Palgrave Macmillan, Cham. P622.

20- Spaaij, R. (2012). Definition of Lone Wolf Terrorism. In: Understanding Lone Wolf Terrorism. SpringerBriefs in Criminology. Springer, Dordrecht.

21- Yaron, G. (2011). Der schiitische Halbmond wird rund. Und der Westenverliert seine ehemaligen Verbündeten. Internationale Politik, 2, 38-43.

مواقع إلكترونية:

١- الموقع الرسـمي لقسم الدين والثقافة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة فرجينيا للتكنولوجيا:
https://liberalarts.vt.edu/departments-and-schools/department-of-religion-and-culture/faculty/rachel-scott.html
تاريخ الزيارة: ٢٢/ ١١/ ٢٠٢٣م.
٢- سناء الخوري: الأزهر والسلطة في مصر: كيف تدار العلاقة بين الطرفين؟
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-62222796
تاريخ الزيارة: ٢٤/ ١١/ ٢٠٢٣.
٣- محمَّد حلمي عبد الوهَّاب، النخب الدينية وتدبير السلطة السياسية في مصر.
https://carnegieendowment.org/sada/90254
تاريخ الزيارة: ٢٥/ ١١/ ٢٠٢٣.
٤- الصفحة الرسمية لمعهد أبحاث ودراسات الأمن القومي ISSN :
https://www.inss.org.il/publication/al-azhar/
تاريخ الزيارة: ٣١/ ١١/ ٢٠٢٣م.
٥- المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية:
https://www.iicss.iq/?id=14&sid=2130
تاريخ الزيارة: ٢٢/ ١١/ ٢٠٢٣م.
٦- السيرة الذاتية لراشيل سكوت، منشورة على:
https://drive.google.com/file/d/1Xxwj7s7YHWBlqzEBybsrWFVFrCgjRgQy/view
تاريخ الزيارة: ٢٢/ ١١/ ٢٠٢٣م.
٧- العملية الشـاملة للقوات المسـلحة سـيناء (٢٠١٨)، منشورة على موقع الهيئة العامة للاستعلامات:
https://www.sis.gov.eg/Story/233305
تاريخ الزيارة: ٢٣/ ١١/ ٢٠٢٣م.

٨- نـص بيـان الأزهر العالمي في مواجهـة التطرف والإرهاب، منشـور على موقع بوابة الأزهر:
https://www.azhar.eg/details/ArtMID/821/ArticleID/8008
تمت زيارته في ٢٧/ ١١/ ٢٠٢٣م.
٩- بيان للناس من هيئة كبار العلماء بالأزهر الشـريف بشـأن «الطلاق الشـفوي» الصادر في ٥ فبراير ٢٠١٧م، منشور على موقع بوابة الأزهر:
https://www.azhar.eg/details/ArtMID/821/ArticleID/11377
تمت زيارته في ٢٨/ ١١/ ٢٠٢٣م.
١٠- موقع الهيئة العامة للاستعلامات:
https://www.sis.gov.eg/Story/197910/
تمت زيارته في ٢٧/ ١١/ ٢٠٢٣م.
١١- المذكرة التي نشـرها اليوم السـابع في ٣ مايو ٢٠١٧ لأعضاء البرلمان لرفض مناقشة مشروع قانون «أبو حامد» عن الأزهر:
https://www.youm7.com/story/2017/5/3D9
تمت زيارته في ٢٧/ ١١/ ٢٠٢٣م.
١٢- شـهادة النائب علاء سلام، أمين سر لجنة البيئة والطاقة بمجلس النواب، فيما تضمنتـه لرفض مشـروع تعديل قانون الأزهر الـذي تقدم به النائب محمـد أبو حامد، منشور على موقع مصراوي:
https://www.masrawy.com/news/news_egypt/details/2017/5/5/1072419/
تمت زيارته في ٢٧/ ١١/ ٢٠٢٣م.
13-" Merriam-Webster.com Dictionary, Merriam-Webster, https://www.merriamwebster.com/dictionary/dark%20web. Accessed 1 December. 2023

فهرس المحتويات

مقدمة ١٥٨
المبحث الأول: الإرهاب الأكاديمي: تعريفه، وسماته، وخطورته على الأمن القومي المصري..... ١٧١
المبحث الثاني: التعريف بمرجع بالجريف للدين والدولة ومحرره، وراشيل سكوت.. ١٨٩
المبحث الثالث: مغالطات راشيل سكوت في تحليل العلاقة بين الدولة المصرية والمؤسسات الدينية: الأزهر الشريف والكنيسة الأرثوذكسية، والرد عليها..... ٢٠١
نتائج البحث ٢٢٦
قائمة المصادر والمراجع..... ٢٣١